القرارات الاقتصادية
بين الفرد والمجتمع

د . إيهاب سلام

القرارات الاقتصادية
بين الفرد والمجتمع

د . إيهاب سلام

تقديم

حينما يصدر الفرد قرارات اقتصادية في حياته هل تتعارض مع صالح المجتمع ؟ .. وحينما يصدر المجتمع مثل هذه القرارات هل تهدد الفرد وتضره ؟ . هذا ما سوف نعرفه من المؤلف الجديد للدكتور إيهاب سلام .

والقرارات الاقتصادية في حياة الفرد هي قرارات متعددة . ففي بداية حياته يصدر قراراً بأن يتعلم أو تصدره له أسرته وبعد ذلك أن يعمل ، سواء كان قراره أن يعمل داخل البلاد أو خارجها ، ثم هو يحاول أن يدخر من أجره أو دخله ، ثم يتجه إلى استثمار أمواله المدخرة . في نفس الطريق يسير المجتمع إذ عليه واجب رعاية المواطنين تعليمياً ، وإنشاء فرص عمل لهم ليعملوا ، والعمل يمكن أن تكون أجوره كافية فيحث المجتمع الأفراد على أن يدخروا منها ، ويساهموا مع الحكومة أو مع بعضهم البعض على استثمار هذه الأموال المدخرة . وهكذا تكون القرارات الاقتصادية من جانب الفرد أو من جانب المجتمع لها نفس المضامين فهل تختلف هذه القرارات التي يصدرها الفرد عما يصدره المجتمع ؟ .. وهل تتعارض ؟ .. ذلك ما سوف نعرفه من ذلك المؤلف الجديد .

والله الموفق .

رئيس التحرير

مقدمة

في حياة الفرد قرارات اقتصادية يصدرها ، وفي حياة المجتمع تصدر مثل هذه القرارات . ولذلك يجب أن يتتبع الباحث هذه القرارات سواء صدرت عن الفرد أو صدرت عن المجتمع ، ليتعرف على مدي التوافق بينها ومدي التعارض ، وكيف يتسنى التوفيق بينهما . وما إذا كان الفرد يسعى إلى التمرد على إرادة المجتمع ، أم أن المجتمع يفرض إرادته على أفراد الشعب .

إن تلك القرارات تصاحب الإنسان منذ مولده حتى وفاته . كما تصاحب المجتمع منذ نشأته وتستمر معه العمر كله . لا تنقطع أبداً .

* هناك قرارات تتعلق بالتعليم والتدريب .
* قرارات تخص العمل داخل البلاد
* وقرارات تنتمي إلى العمل خارج البلاد .
* قرار الادخار .
* قرار الاستثمار .

كلها قرارات اقتصادية يصدرها الفرد والمجتمع في نفس الوقت . وإذا ما تتبع الباحث هذه القرارات فلابد أن يجد أوجه التوافق وأوجه التعارض بين مصالح الفرد والمجتمع . وسيسعي إلى البحث عن علاج للتعارض حتى لا ينشأ في المجتمع جنوح أو خلاف أو قطيعة بين الفرد ومجتمعه . وقد يكون ذلك العلاج موجها إلى الفرد وقد يكون موجهاً إلى المجتمع ، ومن ثم فإن الفصول التالية سوف تتناول هذه القرارات الاقتصادية واحداً بعد الآخر .

الفصل الأول
التعليم والتدريب

قرار التعليم أو التدريب أو كلاهما معاً يصدره الفرد وكذلك المجتمع . ولكن يختلف القرار الفردي عن القرار المجتمعي وذلك طبقاً لما يلي :

إن أو ل القرارات الاقتصادية التي يتخذها الفرد في حياته هو قرار التعليم أو التدريب أو كليهما معاً . وعادة مالا يتخذ القرار في مقتبل العمر الفرد نفسه إنما يتخذه ولي أمره ، فهو الذي يقرر ما إذا كان الطفل سوف يلتحق بالمدارس الابتدائية أو يلتحق بمركز للتدريب . وعادة ما يتوقف اتخاذ هذا القرار من جانب ولي الأمر (سواء الأب أو الأم لو كانت هي العائلة أو أحد الأقارب لو كان مكلفاً برعاية الصبي) على أساس الظروف المالية فإن كان معدماً كعاملٍ زراعي ، فسوف يحول بين طفله وبين التعليم ، أو إذا كان قادراً لكن التعليم بمقابل مادي ، لا يتمكن من الوفاء به ، فسوف يمنعه من التعليم أو مواصلته ، لذلك تتدخل الدولة – في أغلب الأحيان – بجعل التعليم إلزامياً ، وكذلك جعل سنوات التعليم الابتدائي بالمجان ، وقد تصل المجانية حتى التعليم الجامعي رغبة في حث الأفراد على الاستمرار في التعليم . ورغم ذلك لا يزال هناك تسرب من التعليم الإلزامي . ولا يزال الطفل ينمو ويكبر ، ثم إذا أشتد ساعده حاول أن ينخرط في مركز للتدريب على حرفة معينةٍ ، تساعده على شق طريقه في الحياة . ويكون ذلك القرار فردياً نابعاً من الشخص نفسه . ولا يرجع إلى ولي الأمر أو الأب نفسه . ويتخذ الفرد ذلك القرار رغبة في تحسين وضعه المادي والاجتماعي ، فليسٍ عامل أمي لا حرفة له يناظر عاملاً متدرباً له حرفة تدر عليه مالا .

إن التعليم إذاً هو قرار فردي يتخذه الشخص لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من ناحية . وهو قرار جماعي

تتخذه الدولة لتحسين حالة سكانها التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وقرار التعليم أو التدريب قرار اقتصادي لأنه يعد الآن في عرف الاقتصاديين استثمار مؤجل كما سيأتي شرحه فيما بعد . ولكن الوضع يختلف في القرار الفردي عن القرار الجماعي .

أولاً – القرار الفردي في التعليم والتدريب :

يختلف القرار الفردي في التعليم والتدريب حسب المستويات الدخلية المختلفة . فالعامل الفقير مثل العامل الزراعي أو العامل في مجال الخدمات أو البيع قد يوافقون على انخراط أبنائهم في التعليم أو التدريب (وهنا التدريب بمعني واسع مثل التدريب في ورشة صغيرة على الميكانيكا أو الحدادة أو السمكرة أو التدريب في مركز تدريب أهلي أو رسمي معتمد) . وقد يمنعونهم من الالتحاق بالمدارس الابتدائية أو مراكز التلمذة الصناعية الأهلية (أي الورش الخاصة) أو العامة . لكن إذا أنتقل البحث إلى العامل متوسط الدخل فذلك قد يعمل على استمرار أطفاله في التعليم حتى التعليم المتوسط أو التعليم الثانوي الفني . ثم يمنعهم بعد ذلك من الاستمرار في التعليم وذلك بسبب العبء المالي الذي سيقع عليه . أما العامل ذو الدخل العالي مثل أصحاب المؤهلات العلمية أو عمال الإنتاج ذوى الدخول العالية فإنهم سوف يسعون إلى تعليم أولادهم حتى نهاية الشوط التعليمي وهو التعليم الجامعي . أصحاب المؤهلات العلمية يريدون أن يكون أولادهم نظراء لهم ، وعمال الإنتاج أو الفنيون يريدون أن يرتفع أولادهم عما وصلوا إليه من تعليم أو ما يفوق تعليمهم ما دام في إمكانهم الصرف عليهم والأولاد تساعدهم في تحصيل العلم . وهناك أستثناءات على هذه القاعدة وهي أن يستمر في التعليم بعض الأولاد الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا أو أقل من المتوسطة . وقد ينقطع عن التعليم بعض الأولاد الذين ينتمون إلى الطبقة العليا أو أصحاب الدخول المرتفعة .

العوامل المؤثرة في حجم المسجلين بالتعليم أو التدريب :

إن العوامل المؤثرة في حجم المسجلين بالتعليم والتدريب ترجع فعلا إلى متخذ القرار الفردي (الأب أو ولي الأمر) في أن ينخرط الطفل في التعليم أو الخروج منه سواء كان الطفل ذكرا أم أنثى .

قد تكون العوامل الديموجرافية من أسباب زيادة أو نقص عدد المسجلين بالتعليم الابتدائي بغض النظر عن العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى ، وبناء على ذلك سوف ينمو عدد المسجلين في المدارس الابتدائية حين تكون هناك زيادة في عدد السكان . كما قد تكون هناك زيادة عندما يكون هناك تحسن في الخدمة التعليمية والنظام التعليمي ، وهناك نمو اقتصادي يحدث في البلد ينحو نحو الازدهار والتنمية . أما إذا كانت هناك موانع تحول دون زيادة عدد السكان أو توقف في التنمية أو تأخر في الخدمة التعليمية فإن عدد المسجلين سوف ينخفض .

من ناحية أخرى ، فهناك عوامل أخرى مختلفة تزيد عدد المسجلين في التعليم خاصة في التعليم الابتدائي غير العوامل الديموجرافية فعندما يكون التعليم الابتدائي غير ملزم ، أو ملزما ولكن الإلزام لا يُحترم من قبل المواطنين لضآلة العقوبة ، ومن ثم لا يتم تنفيذ القانون على الوجه الأكمل ، فإن عدد المسجلين ينخفض . خاصة إذا كان الأب أو ولي الأمر غير مقتنع بإدخال أولاده إلى المدارس . كما قد يكون من عوامل نقص التلاميذ في المدارس الابتدائية هو العمل المتاح للأطفال أو الشباب فإن ذلك قد يحول دون بقائهم في المدارس ويتسربون منها . أما لو كانت الحكومة تجبر الأباء على تسجيل أولادهم بالمدارس فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الإقبال على المدارس . وإذا كان التعليم الإلزامي يمتد إلى سن الخامسة عشرة فإن ذلك قد يؤدي أيضاً إلى نمو هذه المستويات التعليمية ، وقد يساعد على زيادة عدد المسجلين في المدارس رغبة الأطفال أو الصبية في استكمال تعليمهم الأساس والثانوي .

هناك عوامل أخرى قد تؤثر على أعداد المسجلين في المدارس بالنظر إلى النوع . ففي الدول النامية تكون نسبة الإناث المسجلين في المدارس أقل من الذكور . أما إذا كان الأباء يرحبون بتعليم الفتيات ، فإن أعداد المسجلات سوف يزداد . كما أن أعداد المسجلين في الحضر تفوق أعداد المسجلين في الريف ، وذك بسبب رغبة صغار السن في الريف في الانخراط في العمل الزراعي الموسمي مما قد يعطلهم عن التوجه إلى المدارس . فإذا ما تم توجيه الجهود إلى المدارس في الريف فقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدد المسجلين في المدارس الريفية . وقد يكون السبب في ذلك هو اتجاه العمل الزراعي إلى الميكنة الزراعية ومن ثم لا يوجد عمل للأطفال مما يدفعهم إلى التعليم بدلاً من التعطل . وهكذا توجد ظاهرة التسرب من التعليم في الدول النامية من التعليم الابتدائي أو الثانوي . ويمكن منع هذه الظاهرة لو استمر الأطفال في تعليمهم بالجبر والإلزام مما يؤدي إلى ارتفاع عدد المسجلين في المدارس وكذلك يكون ذلك بحث الأفراد على توجيه أبنائهم إلى حب التعليم والاستمرار فيه . وقد يحول دون تسرب الأولاد من التعليم خاصة التعليم الأساس هو عدم إعادة الطفل للسنة الدراسية أو رسوبه في مراحل التعليم الابتدائي . مما يسمح بنقله من سنة إلى أخرى إذ سيؤدي ذلك إلى العدول عن التفكير في الخروج من المدرسة مادام ينجح .[1]

عوائق اتخاذ القرار الفردي :

إن الآباء هم المسئولون عن اتخاذ القرار الفردي للطفل بأن يدخل التعليم لأنه في هذه الحالة لا يكون الطفل ناضجاً عقلياً أو مسئولاً عن نفسه . وحينما يكبر فهو يعيش مأساة أليمة ، تلك التي تدفعه إلى الإحجام عن الالتحاق بالتعليم ومواصلته ، وهو سوف يحجم عن التعليم إذا كان يعمل ، فلا يضحي بالعمل من أجل العلم .

---

[1]-United Nations. UNESCO:Estimating Future School Enrollment In Developing Countries - Population Studies No. 40. p.p. 8-9

والسبب الرئيس في إحجام الآباء عن أرسال أبناءهم إلى المدارس أو سماحهم لهم بالتسرب من التعليم هو الفقر . والفقر موجود في مستويات مهنية معينة فأغلب العاملين في الخدمات أو البيع أو الزراعة أو بعض عمال الإنتاج يعانون من الفقر وذلك لأن أجورهم لا تساعدهم على مواصلة الحياة إلا بكد وكدح ، لذلك يمنعون أولادهم من التعليم أو التدريب على حرف متقدمة علمياً حتى يتمكنوا من تشغيلهم والاستفادة من أجورهم .

وهذه الظاهرة منتشرة في الدول النامية منعدمة في الدول الصناعية المتقدمة . وتتمثل المهن التي يعمل فيها الأطفال في مسح الأحذية أو بيع الحلوى في الشوارع أو الجرائد . كما ينتشر اشتغال الأطفال في المناطق الريفية أثناء مواسم الحصاد (جنى القطن مثلاً في مصر) . وذلك لانخفاض مستوى الدخل في الأسرة وعدم وجود قانون جاد للتعليم الإلزامي والتمسك بتطبيقه وردع من يخالفه . [٢]

وقد لا يكون الفقر هو السبب في التسرب من التعليم فقط إنما بعد أو قرب المدارس من الأطفال. فالمدارس القريبة تساعد الطفل على أن يستيقظ مبكرا ويمضي إليها أما المدارس البعيدة فسوف يثقل البعد على الطفل فيجد مبررا للانصراف عنها ، ويحدث ذلك في المناطق الريفية . وقد تكون المدارس القريبة من الأطفال غير كافية . أو كافية لكن الآباء لا يتقيدون بقانون الإلزام .

وقد توقع عقوبة على والد المتخلف لكن لا يستمر مدير أو ناظر المدرسة في توقيع العقوبة ، إذ أن امتناع التلميذ عن الذهاب إلى المدرسة ليست من الجرائم المستمرة حتى لا توجع كاهل الأب فيضطر أن يدفع بابنه إلى المدرسة رغماً عنه .

---

[٢] د. على لطفي . التنمية الاقتصادية . ٨٢ / ١٩٨٣ . مكتبة عين شمس . ١٩٨٣. ص ١٠٠ – ١٠٢

ومن ناحية أخرى قد يضن بعض الآباء على أبنائهم بمواصلة التعليم ، ويدفعونهم دفعاً إلى الانخراط في سوق العمل ، وذلك بخلاً منهم في الأنفاق على فلذات كبدهم . وقد يكون من أسباب الانسحاب من التعليم هو أن الفرد لا يجد فرصة التعليم التي تناسبه أو التي يرغب فيها ، بسبب أن مجموعه في الثانوية العامة مثلاً لا يسمح له بدخول الكلية التي يرغبها . لذلك ينسحب من التعليم ويستسلم لقدره وينخرط في عمل لا يحبه حتى يجد رزقه ولا يفكر أن يلتحق بكلية أخري ليواصل تعليمه الأكاديمي .

ثانياً – القرار الجماعي في التعليم والتدريب :

تنص المادة (١٦) من الدستور المصري (١٩٧١) على ما يأتي : " التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع . "

ومن هذا النص تتضح الأبعاد الآتية :

– أن إنشاء أجهزة التعليم واجب على الدولة خاصة في المرحلة الإلزامية .

– أن من المفترض أن يكون هناك تعليم أهلي ولكن الإشراف على التعليم من اختصاص الدولة .

– أن مبدأ الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج أمر لا بد منه ، ومن ثم أصبحت الدعاوي بأن التعليم لا أهمية لديه أن يلبي احتياجات المجتمع والإنتاج من العمالة دعاوى مرفوضة لأن الدستور نفسه يوجب الربط بين الاحتياجات والتعليم ومن ثم يجب أن يُوجه التعليم لتخريج الأفراد بمواصفات معينة تتفق مع متطلبات الإنتاج والخدمات من هذه المواصفات .

ورغم أن هذه المادة قد وردت في المقومات الاجتماعية والخلقية للدستور ، غير أن ذلك لا ينفي أن التعليم من المقومات الاقتصادية

لأنـه استثمار . " الواقع أن هنـاك إجماعاً بين الاقتصـاديين حـول اعتبار الأنفاق على التعليم في مراحله المختلفة نوعاً من الاستثمار في المعنى الاقتصادي الصحيح ، حيث أنـه ينطـوي علـى التضحيـة بالخدمات التي كان يمكن الحصول عليها في الحال من الأفراد الذين يلتحقون بالمدارس والمعاهد والجامعات مقابل الحصـول منهم علـى مستوى أعلى من الخدمات في المستقبل [٣] .

ويلاحظ أن الحكومات المركزية تملك المدارس في العادة وتتولى إدارتها وتمويلهـا . وتتحمـل الحكومـات مجمـوع التكـاليف المباشـرة للتعليـم تقريبـاً ولا تتقـاضى مصـاريف مـن الطلبـة فـي المسـتوى الابتدائـي أو المسـتويات الأعلـى . وتحصـل البلـدان التـي تتقـاضى مصاريف على مبالغ ضئيلة لا تتجاوز ٨ ٪ من التكاليف .[٤]

ويعرف الجميع أن التعليم له فضـائل كثيرة علـى الإنتـاج ، فهـو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، فقد شوهد أن المزارعين المتعلمين أكـثر إنتاجية بكثير من المزارعين الذيـن لـم يتلقـوا أي تعليـم . [٥] والتعليـم يساعد على توفير الكوادر المختلفة للعمليات الإنتاجية بل لـه علاقـة وثيقة بارتفاع المستوى الصحي للعامل ، فضلاً عن قدرته على فهـم متطلبات الإنتاج مما يساعد على القضاء على التخلف الاقتصادي .[٦]

ولعل الحكومات تدرك أنه إذا لم يتح للفئات الأشد فقراً فرصـة التعليـم الأسـاس فلـن يكـون أمامهـا فرصـة تذكـر لتحسـين مستقبلها . [٧]ويلاحظ أن تحسين المستوى التعليمي في البـلاد الناميـة يقابل بنكسات مالية بسبب تخفيض الاعتمادات المرصودة للتعليم فـي

---

[٣] . د. على لطفي : المرجع السابق . ص . ١٥٧ .

[٤] . البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية في العالم – ١٩٨٨ – الترجمة العربية أُعدت بمركز الأهرام للترجمة وانشر – ص . ١٥٤ .

[٥] . المرجع السابق . ص . ١٥٥ .

[٦] . . د . على لطفي . المرجع السابق . ص . ١٥٩ .

[٧] . البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المرجع السابق ، ص. ١٥٥

الموازنات العامة . وقد حدثت تخفيضات كثيرة في البلدان النامية في قطاع التعليم قابلتها زيادات في البلدان الصناعية وذلك سوف ينشأ عنه زيادة الفجوة بين هذين النوعين من البلدان . إذ سوف تنخفض حصة الفرد من الأنفاق على التعليم في البلدان النامية وترتفع في البلدان الصناعية [٨] .

العوامل المؤثرة في الأنفاق على التعليم :

يلاحظ أن هناك من الدول ما يبخل في الأنفاق على التعليم . وهناك من الدول ما يفرط في ذلك الأنفاق . ومن المفيد البحث عن العوامل المؤثرة على ذلك .

الأمر مرهون بالتخلف أو التقدم الاقتصادي . كلما كان البلد متخلفاً كف يده عن الأنفاق على التعليم لأن المتعلمين في هذه الحالة لا فائدة منهم فلا توجد مصانع جديدة ولا نشاط اقتصادي جديد ولا مشروعات مزمع إقامتها تتطلب عمالة من نوع خاص . ولا تطور في أساليب الإنتاج فلم تزحم السوق بالعمالة المتعلمة . وقد تكون الدولة غنية لكن تبخل على عنصر من عناصر أمتها بالتعليم مثلما كان يحدث في روديسيا وجنوب أفريقيا بالنسبة للسود أما إذا كان البلد نامياً أو متقدماً وخالياً من التفرقة العنصرية أو الطائفية فسوف يتوجه نحو التعليم للوفاء بالتخصصات التي يتطلبها الإنتاج الجديد وأساليب التقنية المستحدثة ولمقابلة احتياجات المصانع القائمة من العمالة الجديدة .

والدول المتخلفة لها سمات معينة تتمثل في نقص رؤوس الأموال وسوء التغذية المفروض على الشعب واستغراق الاقتصاد في البطالة المقنعة ، وبالتالي انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة . وهناك ضعف في التصنيع أو اعتماده على أساليب بدائية لا تنبئ بتطور في المستقبل . وكذلك إصابة البنيان الزراعي

---

[٨] . المرجع السابق . نفس الصفحة .

بالضعف فضلاً عن تخلفه التقني واعتماده على محصول واحد .
وتتميز الدول المتخلفة بخصائص غير اقتصادية تزيد من تخلفها .
من أمثلة ذلك ارتفاع معدلات المواليد والوفيات ولو أن الأخيرة أصبحت تميل إلى الانخفاض مما يؤثر على الزيادة الطبيعية للسكان . وارتفاع نسبة الأميين فضلاً عن الإنفاق البذخي من قبل الحكومات وسوء استغلال وقت الفراغ من قبل الأفراد.

وقد فسر الاقتصاديون هذا التخلف بأسباب عديدة منها سوء العوامل الجغرافية ونقص الموارد الطبيعية أو بسبب نهب الاستعمار ثروات هذه الدول وجعلها تدور في حلقة مفرغة داخلياً وفي فلك المستعمر خارجياً وتعتمد عليه . أو بسبب تخلف البنية الاجتماعية واتجاه عادات الناس وتقاليدهم إلى الأنفاق في مواضع سيئة أو توجيه المدخرات إلى مشاريع غير منتجة أو استغلال وقت الفراغ استغلالاً سيئاً كالجلوس على المقاهي ساعات طويلة ومنع المرأة من الاشتغال في سوق العمل .[9] بسبب هذا التخلف تكف الحكومات اليد عن الأنفاق على التعليم . وتغفل عن إصدار قانون بالتعليم الإلزامي يقيدها بضرورة إنشاء مدارس للمرحلة الابتدائية على الأقل . أو إذا أنشأت مثل هذه المدارس تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، فإنها لا تفتح العدد الكافي من المدارس لاستيعاب التلاميذ الملزمين ، وإذا استوعبت أغلب التلاميذ ، فهي لا تحثهم على الاستمرار في الدراسة ، وتسمح لهم بالتسرب من المدارس ، فضلاً عن أنها قد لا تطور العملية التعليمية أو تسعى لتعيين المدرسين الأكفاء ، وبذلك ترتفع نسبة الأمية في البلاد .

لقد أبرز تقرير التنمية البشرية عن مصر أن التعليم الأساس في مصر يتدهور ، أو على الأقل لا يتحسن ، ذلك لأن معدلات القراءة والكتابة على سبيل المثال تبلغ حوالي ٥٠ ٪ من السكان طبقاً للأرقام الرسمية . ونسبة الأمية ترتفع بين الفئات الضعيفة اجتماعياً

---

[9] د. على لطفي . المرجع السابق . ص . ٧ – ١٢٧

كالنساء والفقراء . ويضيف التقرير أن هناك دلائل قوية على أن عوائد التعليم في مصر سلبية بصفة عامة ، وبصفة خاصة بين الفقراء ، حيث أن فرص وصولهم إلى التعليم متدنية منذ البداية . وبناء على ذلك فإن تحسين نوعية التعليم الأساس في مصر لا زالت تحتاج إلى مجهودات كبيرة . [10]

متطلبات الارتقاء بالتعليم :

يبدو واضحاً أن متطلبات الارتقاء بالتعليم هو الأنفاق الجيد على الأجهزة التعليمية فالأنفاق غير الجيد يترتب عليه تسرب أعداد كبيرة من التعليم الابتدائي . تراجع التعليم قبل العالي في الأنفاق عليه في موازنة التعليم مما ترتب عليه انخفاض نصيب الطالب في المرحلة المشار إليها من الأنفاق وكان له أثره على جودة التعليم . كما أن التفاوت في الاستفادة من الأنفاق على التعليم لم يقتصر على الفئات الاجتماعية فقط إنما امتد إلى الإناث قبل الذكور . [11]وهناك أيضاً للارتقاء بالتعليم اتخاذ إجراءات مؤسسية وتنظيمية . وقد يقود هذا إلى إعادة التعريف بطبيعة دور الدولة في العملية التعليمية في ضوء ما هو متاح من موارد مما يوجب إعادة تقسيم للأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص . [12]ويرى البعض أن تكون هناك زيادة في مخصصات التعليم الأساس في الميزانية من جهة ، ولاجتذاب الاستثمار من جهة أخرى لسد فجوة تشجيع مثل هذه الاستثمارات ، مما يقتضي توجيه موارد الدولة لتوفير التعليم الأساس بنوعية جيدة ،

---

[10] . معهد التخطيط القومي المصري – تقرير التنمية البشرية . مصر ١٩٩٥ ص ٦ – ٧ .

[11] . د. محيا زيتون : الأنفاق العام الاجتماعي ومدي استفادة الفقراء – التطورات والآثار – كتاب الأهرام الاقتصادي – مطابع الأهرام – العدد رقم ١٣٠ أول نوفمبر ١٩٩٨

[12] . معهد التخطيط القومي : المرجع السابق . ص ٦ –٧ .

. ويشترك القطاع الخاص في توفير التعليم الثانوي والفني والجامعي .[١٣] بينما يرفض بعض رجال الأعمال احتكار القطاع الخاص لمجالات التعليم . وقررت أغلبية من رجال الأعمال والحكومة أن تكون هناك مساواة بين الدولة والقطاع الخاص في شأن خدمات التعليم ، وفضلوا أن يتم توفير التعليم الجامعي بواسطة كل من الحكومة والقطاع الخاص . ولو أن نسبة ضئيلة في هذا الصدد قررت في استفتاء أُجرى في هذا الموضوع هذه المساواة .

ومعنى أن يساهم القطاع الخاص في إمداد البلاد بخدمات التعليم أن التعليم لن يصبح في بعض فروعه مجانياً . أما التعليم الذي تقدمه الدولة فهو تعليم مجاني ، لذلك فإن تفضيل أغلب المواطنين سيكون للتعليم الذي تقدمه الدولة على أساس انه أقل تكلفة ولو أنه أقل جودة ، ومن ثم فإن زيادة أنفاق الدولة على التعليم يجب أن يصحبها العمل على زيادة الجودة والارتفاع بكفاءة المدرسين . ولا سبيل أمام الدولة حتى تزيد الأنفاق على التعليم إلا أن تأخذ من الأغنياء لتمويل النفقات المتزايدة . ولا يمكن للدولة أن تلغي مجانية التعليم وتقدمه برسوم غير باهظة إلا إذا ارتفعت مستويات المعيشة في الدولة وأصبحت الرسوم لا تمثل عبئاً على كاهل المواطنين الفقراء .إن التعليم إذا دخل في حياة أمة ، فإنها تكون أكثر إنتاجية من غيرها من الأمم ، وأكثر قدرة على الابتكار ، ومن ثم يتمكنون من إنتاج ضرورات حياتهم دون اعتماد على الغير . أو كما تقول الدكتورة محيا زيتون : "التعليم ربما بدرجة كبيرة أعلى كثيرا من

---

[١٣] . المرجع السابق . ص . ٤٥ .

الخدمات الاجتماعية الأخرى لا تؤثر في الاستفادة منه عوامل العرض فقط ولكن أيضاً عوامل الطلب . " [١٤]

وقد ربط تقرير التنمية البشرية في مصر بين التعليم والصحة ، فأكد أنه كلما تيسرت سبل التعليم أدي ذلك إلى تيسر سبل الحصول على الخدمات الصحية ، وأصبح الإنسان أكثر إنتاجية . كما ربط بينه وبين الديمقراطية فكلما كان الإنسان متعلماً كان اكثر حرية ، وكانت وسائل الاتصالات حرة وفعالة ، وعمت حرية التعبير وهذه أمور كلها من متطلبات الديمقراطية . ويحدث ذلك لأن الشعب متعلم .

إن الأنفاق على التعليم لا يجوز أن يكون على التعليم الأساس فقط ، إنما يمتد إلى تعليم المهارات أيضاً دون تفرقة بين الذكر والأنثى . لذلك يجب أن يتخطى التعليم مرحلة التلقين إلى مرحلة تمهين التعليم سواء ابتدائياً أو إعدادياً أو ثانوياً . بمعني أن يتخرج الفرد وفي يده سلاح هو المهنة التي تعلمها وتدرب عليها .

ويجب الاهتمام بالجودة في كل المراحل . قد تكون مجانية التعليم مسئولة عن انخفاض جودة التعليم بسبب جشع المدرسين ورغبتهم في إعطاء دروس خصوصية خارج المدارس ، ومن ثم أهملوا التعليم داخلها . وبذلك تحول التعليم إلى تكلفة ترهق الأسرة ، والاسم أنه مجاني . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف أجور المدرسين ، فلو تم رفع هذه الأجور لربما تخفف بعض المدرسين من الجشع ، وصار الفرد منهم يعمل بضمير ويؤدي واجبه بإتقان ودقة . وقد يتطلب الأمر أيضاً تغييراً في عدد المدارس والفصول والمناهج التعليمية (الابتعاد عن الحشو) وتقديم المساعدات

---

[١٤] . د. محيا زيتون . المرجع السابق . ص . ٦٢ .

التدريبية اللازمة . مما سوف يشعر الجميع تلاميذ ومدرسين بالراحة عند أداء العملية التعليمية ، ويدفعهم معاً نحو العمل برغبة صادقة خاصة أن كثافة الفصل سوف تنخفض وشرح المناهج سيتيسر ويكون مفهوماً ، وكفاءة المدرسين ستصبح مشهوداً بها ذلك نتيجة زيادة أجورهم وقلة ساعات العمل بالنسبة لهم . ويصير لا أهمية للدروس الخصوصية وما تجلبه من مصادر دخل جديدة ، لأن الأجر صار مضاعفاً وهناك حافز لمن تكون نتائج فصله مرموقة.

الخلاصة :

الفرد إذاً يروم التعليم والتدريب ، وقليل هم الذين يحجمون عنهما . والدولة أيضاً تريد أن يكون شعبها متعلماً متدرباً على ممارسة أعمال بعينها يحتاجها المجتمع والإنتاج والخدمات . ولا مانع لدي الدولة أن تؤسس المدارس وتعين المدرسين وتضع المناهج ، وتعطي التعليم بالمجان . والفرد لا يرفض ذلك الواجب الحق له . لكن المال هو الصخرة التي تتفتت أمامها الأحلام . الفقير قد لا يستطيع أن يلحق أولاده بالتعليم حتى ولو كان ميسراً بالمجان . والدولة قد تتراخى في إنشاء المدارس لاستيعاب كل البالغين في سن التعليم . بل لقد كان هناك عصر من العصور عمل فيه الحاكم على قفل المدارس على اعتبار أنه يمكن أن يسوس الشعب الجاهل .

حينما تكون الدولة فقيرة فتصبح غير قادرة على إنشاء المدارس لاستيعاب كل الملزمين فيصير الأمر مشكلة يصعب حلها . والمعضلة الأخرى أن تنشئ الدولة المدارس ويتسرب منها التلاميذ ، مما يوجب البحث عن أسباب تسربهم والعمل على علاجها .أما إذا كانت الدولة غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها ومصانعها فلا

مشكلة في الأمر . ولا تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع إلا في حالة ما إذا تقاعست الحكومة عن إنشاء المدارس المطلوبة للشعب بأسره رغم قدرتها المالية .

ومن أجل حل المشاكل التعليمية في الدول الفقيرة يصبح على أفراد الدولة أن يتعاونوا ويتضامنوا ويتكافلوا في سبيل تعليم أفراد الشعب . والتعليم في حد ذاته ثروة نافعة للأمة . ولم تنهض اليابان بعد الحرب العالمية الأولي هي وألمانيا إلا بفضل ما لديهما من ثروة بشرية أُحسن تعليمها وتدريبها . . ولا بأس أن تتحول النخبة في الدول الفقيرة إلى تعليم أفراد الشعب حتى تختفي الأمية بل حتى تختفي الأمية المهنية أيضاً . ويكون واجب النخبة – أيا كان عددها – أن تعمل على تحسين خصائص الشعب ولو أدى الأمر إلى التفرغ وسهر الليالي وبذل الجهود فوق الطاقة . كل ما هو مطلوب هو وضع خطة ترصد فيها الإمكانات ويكون هناك برنامج لتنفيذ هذه الخطة ومتابعة جادة للتنفيذ وتقييم نهائي للعمل الجاد .

الفصل الثاني
العمل في الداخل

متى يبدأ الفرد في اتخاذ قرار العمل داخل بلاده ؟ .. إذا كان الوضع المالي للأسرة أدنى من المتوسط العام ، فإن الفرد سوف يدخل سوق العمل مبكراً . أما إذا كان الوضع المالي للأسرة متقدماً ، فإن الفرد لن يفكر في دخول سوق العمل ، وسيستمر يتلقى العلم . لذلك فإن قرار دخول سوق العمل يعتمد على الحالة المالية لأسرة العامل ، بجانب أنه من القرارات الاقتصادية التي يقررها الفرد بنفسه ما لم يكن صغير السن ويجبره ولي أمره على العمل .

أما من ناحية المجتمع ، فإن إنشاء سوق العمل ورعايتها وتنميتها من واجبات الدولة نحو مواطنيها . وإلا تعرض المجتمع لانتشار البطالة وما يترتب عليها من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية .

والأمر بعد ذلك يحتاج إلى تفصيل .

أولاً – القرار الفردي بالعمل :

يتخذ الفرد قرار العمل إذا كان يحتاج إلى مورد مالي أياً كان السن . وإذا ما أتخذ القرار يبحث عن العمل ، ويقدم نفسه إلى أصحاب الأعمال ويعرض عليهم ما لديه من مهارات أو كفاءات أو خبرات وما بلغه من تعليم أو تدريب . وكلما كان الإنسان ماهراً متعلماً ذا خبرة فإنه سوف يجد فرصة العمل تأتي إليه ولا يذهب إليها . وكلما كان الإنسان أمياً لا مهارة عنده ولا خبرة في أي عمل فمن النادر أن يجد فرصة العمل إلا في المجال الزراعي والخدمي حيث تنتشر البطالة المقنعة والعمل غير المنتج . ومن ثم يكون

الأجر ضعيفاً لأن العـامل فـي هذه الحالـة لا يـؤدي عمـلاً ذا بـال . وذلك أمر لا يدركه الإنسـان إلا حينمـا يواجـه الحيـاة بمـا لديـه مـن أسلحة ، فإن كان لا يملك سـلاحاً فالحيـاة تطحنـه ، وإذا كـان يملـك سلاحاً فالحياة ستكون صاغرة له ، وسوف يهنأ فيها وبها . والسلاح هو التعليم والتدريب والكفاءة والخبرات ، لكن الإنسان لا يدرك ذلك إلا بعد فوات الأوان . وقد تكون الظروف التي يواجهها أقوى منه ، فيصاب بالإحباط ، ويـتراجع عـن مواصلـة الكفـاح ، ولا يثـابر مـن أجـل تطويـر نفسـه علمياً وعملياً . وقد تكـون الظـروف مواتيـة ، فيحصل على العلم ما يستطيع ، ويتقدم إلى الأعمال فتتلقفه .

لكن هل بإمكان الفرد أن يقهر الظروف التي تحـول دون تعليمـه أو تدريبه أو اكتساب الخبرات ؟ .

إن الدولة والأسرة يمكنهما أن يعاونـا الفرد فـي سـبيل قهـر هـذه الظروف ، وذلك بالإضافة إلى تضامن المجتمع مع أفراده . فلو تـم تيسـير التعليـم فـإن ذلـك سـوف يغير مسـتقبل الفـرد . ولـو تيسـرت المستشـفيات فـإن ذلـك سـوف يقهـر المـرض وسـيكون الإنسـان صحيحاً . وإذا ما تيسر التدريب فإن الفرد سوف يكتسب مهارات لم يكن يحلم بها .

معوقات حصول الفرد على فرصة العمل :

تعاني الدول النامية من نقص شـديد فـي رؤوس الأمـوال ، ممـا يتعذر معه القيام بمشروعات منتجة ، وبالتالي يتعذر تشغيل الداخلين الجدد لسوق العمـل . ويرجـع ذلـك النقـص إلـى انخفـاض معـدلات الادخار . فكلما زاد حجم الادخار ، أمكن رفع التكوين الرأس مـالي ، والعكس صحيح . إن نسبة الادخار في الدول المتقدمة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من الدخـل القومـي بينمـا فـي الـدول الناميـة قـد لا

تتعدى ٥ ٪ من ذلك الدخل [١]. والسبب في نقص الادخار هو انخفاض الأجور وعدم وفائها حتى عن تلبية الحاجات الأساسية للإنسان في الدول ذات المعدل المنخفض من الادخار . ويمكن تلخيص معوقات الحصول على العمل بالنسبة إلى الفرد فيما يلي :

١ – **السن** : فإذا كان الفرد لا يزال صغيراً فإن من العسير أن يجد عملاً مجزياً ، لذلك فإن عليه أن ينتظر حتى يكبر . وإن كانت سن العمل قد بلغت في الدول النامية ثماني سنوات لأن الأسر هناك فقيرة لا يمكنها أن تستغني عن عمل الصبية وتمنعهم من الذهاب إلى المدرسة وإن توافرت المجانية . ويفضل كثير من الأسر الفقيرة أن يعمل أبناءها في مساعدة عائل الأسرة في عمله أو لدى الغير من أجل الحصول على أجر معين يزيد من دخل الأسرة [٢]. وعند الآخرين يمكن للطفل أن يتعلم ويتدرب على إتقان حرفة معينة لكن ذلك سوف يؤثر مستقبلاً على إنتاجيته في العمل وعلى صحته . وقد منعت أغلب الدول تشغيل صغار السن أقل من اثنتي عشرة سنة بل ومنعت اشتغال من هم بين الاثنتي عشرة والخامسة عشرة سنة من الاشتغال بأعمال معينة . ونقترح ما دام أن سن الإلزام في التعليم قد امتد حتى التعليم الإعدادي أن يكون سن العمل مبتدأ بعد الخامسة عشرة من العمر .

٢ – **الريف** : إذا كان الفرد مقيماً في الريف فعادة ما يحول ذلك بين فرص عمل حقيقية وإن كان يمكنه أن يتحصل على فرصة عمل مؤقتة أو موسمية غير مجزية ، ولذلك فإن الكثير من الشباب يهاجرون من المناطق الريفية التي يعيشون فيها إلى المناطق

---

[١] . د. على لطفي : المرجع السابق . ص . ١٥

[٢] . د. محمد حامد عبد الله _ اقتصاديات الموارد . الرياض . ١٩٩١ ص . ١٣٨ .

الحضرية . ولو تأمل الباحث توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية لوجد أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة أكبر من نظائرها في القطاعات الأخرى بينما في الدول النامية فإن القطاع الزراعي يستحوذ على نصيب الأسد من هذه النسب [٣] . ولو نظر الباحث نظرة متعمقة إلى الواقع الفعلي في العالم فسوف يجد أن هناك تحركاً مهنياً من الزراعة إلى القطاعات الأخرى على الأقل في الأرقام النسبية إلى القطاعين الصناعي والخدمي . ونتيجة للتنمية المستمرة فإن نصيب قوة العمل في القطاع الصناعي قد تثبت أو تنخفض عما هو عليه ، بينما نصيب القطاع الخدمي مستمر في الارتفاع [٤]. وذلك الاتجاه سوف يكون له أثره على التعليم والتدريب مستقبلاً . كما أن له أثره على الفرد المقيم في الريف إذ سيكون أقل فرصة للعمل ، حيث أن التعليم والتدريب في الريف متخلف عن الحضر ، وقلة ما يصله من إنفاق على التعليم والصحة أدنى مما يصل إلى الحضر . بينما الفرد المقيم في الحضر أكثر فرصة للعمل ، بسبب أن المصانع عادة تُقام في الحضر ، فيكون له فرصة في التقدم إليها ، بالإضافة إلى أن الفرد في الحضر يتمتع بإنفاق على التعليم والتدريب والصحة أكثر من الريف . ولهذا السبب فإن المقيمين في الريف عادة ما ينزحون إلى الحضر عسى أن يجدوا فرصة العمل لهم . وقد كان من المأمول تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية وزيادة إنتاجية العمل به مما يوقف نزيف الهجرة من الريف إلى الحضر . ويوفر كثيراً من

---

[٣] . د. محمد حامد عبد الله . المرجع السابق . ص . ١٤١ .

[4] United Nations : The Determinants & Consequences of population Trends , Newyork , 1973 .p. 323.

الموارد لاستخدامها في تنمية القطاعات الأخرى غير أن تنمية القطاع الزراعي لم تحدث . وأدى ذلك إلى تراكم أعداد السكان في ذلك القطاع . ومن ثم أدى إلى هجرة العمال الزراعيين من الريف إلى الحضر ليعملوا في الحضر ولم يجدوا غير فرصة العمل في قطاع الخدمات ونادراً ما يجدونها في القطاع الصناعي ، ذلك القطاع الذي توقف نموه [٥].

٣ – **المستوى التعليمي** : كلما كان الفرد متقدماً في التعليم فسوف يجد فرصة العمل خاصة إذا كان تعليمه مطلوباً في سوق العمل ، لذلك يبدو من سمات الفرد الذكي هو إدراك ما تتطلبه سوق العمل من مهن ، ويعمل على أن يتعلمها ويتدرب على ممارستها ليكون مطلوباً في سوق العمل . أما إذا كان الفرد متقاعساً عن التعليم والتدريب فلن يجد له مكاناً إلا في القطاع الزراعي (حيث البطالة المقنعة) أو قطاع الخدمات (حيث فائض العمالة) . إن الفرد ليسعى إلى العمل من أجل الأجر الذي يتقاضاه ومثل هذا الأجر يمكن أن يهنئ أسرته أو يسعدها ويمكن أن يتعسها ويحطمها[٦] ، فارتفاع مستوى الأجر أو انخفاضه له تأثيرات مهمة عديدة على حياة الإنسان ، والذكي من الأفراد هو من يدرك أين العمل المجزي فيتعلمه ويتدرب عليه أما فاقد الهمة فسوف يركن إلى الكسل ويقبل الأعمال الدنيا .

٤ – **زيادة السكان** : أهم أسباب زيادة عرض العمل في المدى البعيد هو النمو السكاني مع بقاء الموارد الأخرى على ما هي

---

[٥] . د. محمد حامد عبد الله . المرجع السابق . ص . ١٣٨ .

[٦] . د. عبد المنعم السيد على : مدخل في الاقتصاد . بغداد جامعة المستنصرية . (دون تاريخ). ص . ٣٠٦ .

عليه . وكلما كان معدل الزيادة في السكان عالياً كان معدل الأجور منخفضاً بدرجة كبيرة بسبب زيادة عرض العمل . غير أن التحسن الكبير في إنتاجية العمل قد يساعد على رفع الأجور مما يترتب عليه زيادة الطلب على العمال [٧].

وهكذا يجب أن يعمل الفرد على ضبط أعداد أسرته فلا يفرط في النسل . ويمتنع عن تشغيل الأطفال لما في ذلك من أثر على إنتاجيتهم في المستقبل . ويكسب بذلك صحة جيدة لأطفاله ويساهم في محدودية عرض العمل . وحبذا لو دفع أطفاله إلى مواصلة تعليمهم بأن يمد هذه الفترة التعليمية فإن ذلك يقلص من عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل أيضاً [٨]. كل ذلك يساعد على تحجيم عرض العمل مما يرفع من الأجور ويساعد بالتالي على رفع مستوى المعيشة .

ثانياً – القرار الجماعي في العمل :

تتولد فرص العمل من المشروعات المختلفة . وتنقسم هذه المشروعات إلى ثلاثة أنواع . مشروعات حكومية وأخرى تابعة للقطاع العام ثم مشروعات تابعة للقطاع الخاص .

تعتمد المشروعات الحكومية على الضرائب والقروض الحكومية والمساعدات الدولية والمحلية كممول لقيامها بأعمالها . ومشروعات القطاع العام يمكن أن تعتمد كدفعة أولية على ما تمنحه الحكومة لها من مالية ثم تعتمد بعد ذلك في تسيير أعمالها على ما تحصل عليه من إيرادات نتيجة بيع السلع والخدمات . ويمثل الجانب الإجمالي

[٧] . المرجع السابق . ص . ٣١٠ .

[٨] . المرجع السابق . ص . ٣١٠ .

من هذه المشروعات في الدول النامية نسبة كبيرة في أن تحظى هذه المشروعات بحصة كبيرة في إجمالي الاستثمارات [٩] .أما المشروعات التابعة للقطاع الخاص فهي تعتمد على أموال أصحابها وهم يقومون بإدارتها وتشغيلها بأسلوبهم الخاص .

الملاحظ أن مشروعات القطاع العام أصيبت في الآونة الأخيرة بضعف مالي نتيجة قيود الميزانية العامة وتقييد التمويل المحلي والخارجي وتخفيض أسعار العملة في الدول النامية وتحرير التجارة عالمياً [١٠] ، والاعتماد على توليد القطاع الخاص لفرص العمل .

يمكن في هذه الحالة أن يكون للحكومة أن تستعين بالقطاع الخاص عن طريق إبرام عقود معه لإدارة المشروع العام . مثلما تعاقدت بعض البلدان مع القطاع الخاص لإدارة الفنادق المملوكة للدولة (جامايكا – السودان – مصر) .أو إذا تعذر على القطاع الخاص إدارة مشروع بأكمله فيمكن تحويل أجزاء منه إلى وحدات منفصلة تقوم المشروعات الخاصة بإدارتها مثل عمليات الشحن والترانزيت والحاويات وغيرها .[١١]أو أن تترك الحكومة النشاط الاقتصادي برمته إلى القطاع الخاص ، يضع فيه ماله ويديره ويعين عماله ويحرك نشاطه بإرادته المنفردة .

ونعتقد أن من حق القطاع الخاص القيام بإدارة وتشغيل مشروعاته ، ما دام يتوافر لديه رأس المال المطلوب استثماره ، وقدرته على تعبئة كافة العاملين اللازمين للمشروع من التخصصات المختلفة إلا إذا كان القطاع الخاص غير قادر على

---

[٩] . البنك الدولي للإنشاء والتعمير : المرجع السابق . ص . ١٩٥ .

[١٠] . المرجع السابق . ص . ١٩٥ .

[١١] . المرجع السابق . ص . ٢٠٧ .

إنشاء المشروع فعلى الحكومة القيام بـه لمصلحـة المجتمـع . وقـد تكون برامج الخصخصة في معظم الدول راجعـة إلـى هذا المبدأ . وإن كـانت فـي بعـض الأحيـان تكـون راجعـة إلـى أن الدولـة تتكبـد خسارة فادحة في تشغيل المشروع العام . فقد اضطرت توجـو مثـلاً أن تقفل مصنعاً لإنتاج الثياب والتريكو والمنسوجات للتصدير بسـبب عدم كفاءة الإدارة واستخدام المعدات الخاطئـة ونقـص خبـرة التقنيـة وتشغيل رأس المال . وقامت ببيع أصوله للقطـاع الخـاص علـى أن تتحمل بما عليه من ديون .[١٢]

وإذا كان على الدولة إن تقوم بإنشاء المشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها مثل بناء الطرق والكباري ولـو أن مـن الممكـن أن يقوم بها الأفـراد لكـن لا يقـدرون علـى تكاليفهـا إلا أن علـى الدولـة واجب آخر هو تخفيف حدة الفقر . فقد اتضح مـن الفصـل الأول أن الفرد قد يُحرم من التعليم الأساس بسبب الفقـر ، وقـد يُحـرم بالتـالي من وظيفة تساعده على تخطي عثرات الحياة التي تتأتي مـن وظيفـة منتجة مجزية . فإذا ما تم تخفيف الفقر فإن الأفـراد سـوف يتمكنـون من الاستمرار في التعليم وبذلك يتمكنون من تقلد وظائف تدر عليهم مالاً أكثر مما لـو انسـحبوا مـن التعليـم ولـم يتمكنـوا مـن تكويـن أي مهارة .

ومن وسائل تخفيف الفقر هو رفع العبء الضريبي عن الطبقـات الفقيـرة أو إعفـاء المنتجـات غير المصنعـة كالأغذيـة مـن ضرائـب المبيعـات . أو توجيـه الدعـم إلـى الطبقـات الفقيـرة للاسـتفادة منــه ، علاوة على زيادة الإنفاق العـام فيمـا يعـود بعـائد ينعكـس علـى هـذه الطبقـات . فقـد يـؤدي الإنفـاق علـى البنيـة الأساسـيـة فــي الحضـر

---

[١٢] . المرجع السابق . ص . ٢٠٩ .

والريف إلى تحسين مستوى المعيشة ، ولو دفع البعض رسوماً على الاستفادة منها . ناهيك عن إدخال الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي وتنظيم الأسرة بلا مقابل .[١٣]

سياسات تشغيل القوى العاملة في الداخل :

ينادي البعض من أجل سياسات استخدام القوى العاملة داخل البلاد خاصة في دول الإرسال العربية (وهي الدول التي تكتظ بالقوى العاملة ولا تجد أمامها غير إرسال العمالة للعمل في الخارج) باتخاذ إجراءات معينة . وتدور هذه الإجراءات حول محاور أربعة . المحور الأول خاص بتطوير قاعدة بيانات القوى العاملة والتشغيل . والثاني يتعلق بالأخذ بأساليب تخطيط القوى العاملة . والثالث هو تطوير سياسات التعليم والتدريب . ثم المحور الأخير يعمل على زيادة فرص العمل المنتجة . والواقع أن المحور الأول والثاني يمكن أن يكونا محوراً واحداً إذ لا يتسنى تخطيط القوى العاملة دون بيانات دقيقة ومفصلة . وذلك الرأي ينادي بتطوير البيئة الإحصائية والبحثية لمعظم البلدان العربية حتى يمكن أن تتسم البيانات بالشمول والدقة والدورية والحداثة . وينادي أيضاً بضرورة الأخذ بأسلوب تخطيط القوى العاملة وخاصة بالتخطيط التأشيري بشرط أن يكون التخطيط مقترناً بالتنفيذ والمتابعة والتصحيح المستمر على أساس المتابعة الدورية . وأن يتم الربط بين احتياجات النشاطات المختلفة ومخرجات التعليم والتدريب ، ذلك لأن هناك بلاداً لا زالت تتعامل مع السياسة التعليمية بمفردها وليس من منظور إطار مخطط شامل ، ومن ثم فيجب ترجمة خطة التنمية

---

[١٣] . المرجع السابق ص . ٢١٤ .

الشاملة إلى برامج محددة للتعليم والتدريب ، يكون في ضوئها إفراز العمالة المطلوبة حسب المواصفات والكميات المطلوبة . أما بشأن العمل على زيادة فرص العمل المنتجة فذلك الرأي يدعو إلى تبني استراتيجيات جديدة للتنمية تكون أكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان الإرسال العربية . وتضع الاستراتيجية في اعتبارها العمالة المهاجرة المرتدة . ويرى ذلك الرأي أن خلق فرص عمل كافية يقتضي ضرورة تغيير هياكل الاستثمار المطبقة في تلك الدول على نحو يؤدي إلى تقليل التركيز على قطاع الصناعة ودعم الاستثمار في القطاعات الزراعية التي تستوعب الغالبية العظمى من قوة العمل المحلية . والعمل في نفس الوقت على تطوير فنون قطاع الصناعة الإنتاجية بحيث تكون أكثر ملاءمة وقدرة على استيعاب الإمكانات المتاحة من قوة العمل في هذه المجتمعات . ويتطلب تحقيق ذلك تطوير القدرة التكنولوجية الذاتية بدلاً من الاعتماد على استيراد المعدات والحزم التكنولوجية المعقدة من الدول المتقدمة صناعياً . كما يدعو صاحب الرأي إلى أن لا يغفل المخطط القطاع غير الرسمي باعتباره يستوعب جزءاً من قوة العمل في هذه الدول . وذلك بتطوير الصناعات الحرفية صغيرة الحجم على أن يُستخدم أدوات إنتاجية بسيطة ملائمة للبيئة المحيطة بها علماً بان هذا القطاع يعتمد على عمالة كثيفة .[١٤]

ونرى من أجل العمل على توليد فرص العمل المنتجة المجزية أتباع الخطوات التالية :

---

[١٤] . معهد التخطيط القومي . اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية . الكويت .١٩٨٦ ص . ٢١٣ - ٢١٦ .وانظر أيضاً :

S.V. Setchurman, The Informal Section in Developing Countries: Some Policy Implication,Social Action, July -September,1977.

* إنشاء جهاز مركزي للتخطيط (القوى العاملة – التعليم والتدريب – المشروعات) . يكون هو قمة الأجهزة المركزية للتخطيط في القطاعات والأقاليم والمشروعات .

* إنشاء أمانة عامة لهذا الجهاز تعمل على أجراء الدراسات والبحوث المختلفة فيما يتعلق بهذه النواحي الثلاثية ووضع خطة شاملة تجمع بينها .

* سيولة وصول البيانات الدورية بين أجهزة التخطيط في المشروعات والقطاعات والأقاليم إلى الجهاز الأعلى .

* يتكون الجهاز المركزي على كل المستويات من ممثلين عن المشروعات ذات الثقل وممثلين عن التعليم والتدريب وممثلين عن النقابات العمالية . وتعرض الأمانة العامة للجهاز الدراسات والبحوث والخطط والسياسات المقترحة على ذلك الجهاز لاقرارها وعلى السلطة التنفيذية تنفيذها سواء على المستوى القطاعي أو الإقليمي أو الوطني وعلى مستوى إدارة المشروع .

* وظيفة أمانة هذا الجهاز والأجهزة في المستويات الأقل هو تجميع البيانات الخاصة بالعمالة والتعليم والتدريب والمهن والمشروعات وتحليلها ودراستها ونشرها .

* تخطيط القوى العاملة بمعني أجراء الموازنات بين المعروض من القوى العاملة والطلب عليها بما يكشف عن الفائض والعجز حسب المستويات التعليمية والتدريبية والمهنية .

* إبلاغ أجهزة التعليم والتدريب بما يجب عليها من مخرجات تعليمية وتدريبية حسب متطلبات سوق العمل من العمالة كماً وكيفاً .

* عرض المشاريع المتاحة والمشاريع الجديدة والمشاريع المقترحة لاستيعاب فائض القوى العاملة والداخلين الجدد لسوق العمل والمتعطلين بسبب التطورات الهيكلية في المشاريع القائمة .

أو اقتراح المشروعات اللازمة للجهات المختلفة لتكون مقصداً للداخلين الجدد من القوى العاملة إليها .على أن يقوم الباحثون في الأمانات المختلفة بوضع دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات لتسويقها إلى الأفراد فإذا لم يقم بها الأفراد فتقوم بها مشروعات مشتركة بين الحكومة والأفراد أو الحكومة وحدها مادامت لازمة لأمتصاص فائض القوى العاملة والداخلين الجدد لسوق العمل وتشغيل الاقتصاد الوطني .

* ويضع المجلس الأعلى والمجالس الأخرى السياسات المختلفة للعمالة والقوى العاملة والتعليم والتدريب والمشاريع بصفة دورية ملحقة بخطط سنوية أو خطط خمسية لتنفيذها من الأجهزة المعنية .

الفصل الثالث

العمل في الخارج

المقصود بالعمل في الداخل هو العمل في محل الميلاد أو في محل الإقامة الدائم . أما العمل في الخارج فهو خارج هذين المحلين ، فإذا غادر أحد الأفراد محل ميلاد أو محل إقامته الدائمة فهو يهاجر من ذلك المحل . وأسباب الهجرة كثيرة ولكن تقتصر في هذا الفصل على الهجرة بقصد العمل . أي رغبة الفرد أن يترك محل الميلاد أو الإقامة الدائم ليعمل في محل آخر قد يكون داخل الوطن وتعد هذه العملية هجرة داخلية أو خارج الوطن وتعد تلك هجرة دولية .

أولاً : الهجرة الداخلية بقصد العمل :

يمكن أن يهاجر الفرد من موطنه الأصلي إلى موطن آخر طلباً للعمل والبحث عن الرزق .وقد يكون الانتقال في هذه الحالة من الريف إلى المدينة أو من الريف إلى ريف آخر أو قد تحدث هجرة مرتدة بأن يرتد الفرد من المدينة إلى الريف . فقد لوحظ أن انتشار التحضر يصاحبه انتشار الحضر وانتشار الضواحي الحضرية وتوغل الأفراد غير الزراعيين والزراعيين القادمين من الريف في هذه المناطق الحضرية وتكوينهم لمجتمعات للإقامة فيها . فمثلاً كانت هناك تيارات من الهجرة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق إلى الغرب بسبب وجود مناطق واسعة للزراعة فيها بجانب نهر المسيسبي . وحدث في نفس الوقت تيارات من الهجرة الداخلية من الجنوب إلى الشمال للوفاء بمتطلبات الصناعة النامية من العمالة الصناعية والعمالة الراغبة في العمل في

التجارة في المدن الشمالية . وقد لعبت الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن دوراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بلغت الزيادة الكلية في السكان الحضريين ٢٤ مليون نسمة منهم ٩ مليون يمثلون مهاجرين من المزارع والقرى وذلك خلال الفترة (١٩٠٠ - ١٩٢٠) .

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الهجرة من المناطق الريفية من صور الهجرة الرئيسة والظاهرة ذات الأهمية الكبيرة في الدول النامية ولو أن هناك ظاهرة أخرى مضادة وهي ما تعرف بالهجرة المرتدة التي قوامها العودة من المدينة إلى الريف . وقد يكون من دوافعها الفشل في حصول الفرد على العمل أو الرغبة في عدم قطع صلة الرحم بين المهاجر وأهله .[١]

ولو أخذ مثلاً الهجرة الداخلية إلى القاهرة الكبرى من زاوية النشاط الاقتصادي فإن النسبة الكبرى من المهاجرين إلى القاهرة الكبرى (في بحث بالعينة) انخرطت في نشاط الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (حوالي ربع المهاجرين من الذكور و ٧ ٪ من الإناث في عام ١٩٧٦) . ويأتي بعد ذلك هؤلاء العاملون في قطاع الصناعات التحويلية (حوالي خمس الذكور المهاجرين و ١ ٪ من الإناث المهاجرات) . وأتبع ذلك نشاط قطاع التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والتخزين والمواصلات . وعلى العموم فإن المهاجرين النشيطين اقتصادياً يمثلون ثلاثة أرباع المهاجرين الذكور بينما المهاجرات النشيطات اقتصادياً يمثلن ١٠ ٪ من مجموع المهاجرات والباقي يعتبرن مصاحبات للذكور

---

1 . United Nation : The determinants & Consequences ....Op . cite P. 159 - 179

باعتبارهن ربات بيوت . (عدد المهاجرين الذكـور بلـغ فـي البحـث ٧٠٠٨٣٣ فردا وعدد المهاجرات الإناث بلغ ٦٣٨١٠٢ فردا) .

وبالنظر إلى المهنة لهؤلاء المهـاجرين يتضـح أن عمـال الإنتـاج والنقل ومن إليهم يمثلون ٣٠ ٪ من مجموع الذكور ويأتي العـاملون فـي الخدمـات فـي المرتبـة الثانيـة (١٥ ٪) ثـم الكتبـة (١١ ٪) وأصحاب المهن العلمية والفنية (١٠ ٪) . بعكس الحال في الإناث حيث برزت صاحبات المهـن العلميـة والفنيـة والخدمـات والكتبـة إذ يمثلـن ٣,١ ٪ و ٢,٣ ٪ ٢,١ ٪ مـن مجمـوع المهـاجرات علـى التوالي .[٢]

بالنسبة للحالة التعليمية لوحـظ أن المهـاجرين أفضـل تعليمـاً مـن غـير المهـاجرين وأنهـم يمثلـون علـى الأقـل موقعـاً متوسـطاً فـي المستوى التعليمي إلـى السكان سـواء فـي منطقـة المنشـأ أو منطقـة المقصـد ويصـدق هـذا تمامـا بالنسـبة للمهـاجرين مـن الريـف إلـى الحضر . وكذلك من الحضـر إلـى الحضـر فـي عـام ١٩٧٩ . كمـا يلاحظ أن الذكور المهاجرين الذين يشملهم تيار الهجـرة مـن الريـف إلى الحضر ومن الحضر إلى الحضر قد أحرزوا بعض التحسن فـي حالتهم التعليمية في منطقة المقصد في عام ١٩٧٩ مقارناً بمـا عليـه وضعهم في منطقة المنشأ ، وقد يوصف ذلك كعلاج للأمم أن تهاجر حتى ترتقي تعليميـاً فقد تنـاقصت نسـبة الأميين أو الذيـن يوصفـون بمجرد الإلمام بـالقراءة والكتابـة فـي حيـن أن فئـات التعليـم الثـانوي

[2] F awzi Gomah Tork ; Internal Migration in The Greater Cairo Regions -Greater Cairo Long Range Development Scheme ,1981 .p. 31-35 .

والجامعي والدراسات العليا قد حققت زيادات ملموسة علـى مستوى كل تيارات هجرة الذكور .[3]

الهجرة الداخلية القسرية :

الهجرة القسرية تأتي في أغلب الأحوال من القيام بإنجاز عمل من الأعمال الكبيرة وتحدث في أحيان أخرى بسبب الحروب ، فقد اضطرت مصر إلى تهجير سكان مدن القناة (بور سعيد – الإسماعيلية – السويس) أثناء حرب الاستنزاف من الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٣) إلى المدن المصرية البعيدة عن الضفة الغربية لقناة السويس . وذلك حتى لا يتعرض هؤلاء المهجرون إجبارياً للقصف الإسرائيلي المستمر . وقد اضطرت الدولة في ذلك الوقت إلى أيجاد عمل لعائل الأسرة ومأوي أو كان هو يبحث من تلقاء نفسه عن عمل كأن يعمل في التجارة . ولما انتهت حرب أكتوبر واستقر الوضع الحربي عاد السكان إلى مدن القناة من جديد .

وهناك هجرة قسرية قد تحدث حينما تقيم الدولة مشروعات معينة وتدفع السكان للعمل بها . وهناك مثل تاريخي على ذلك يتمثل في حفر قناة السويس فقد كان العمل بالحفر يتم عن طريق السخرة أكثر من حرية الإرادة لكن في الوقت الحالي أصبح من المستبعد النقل الجماعي للعمالة لإنشاء مشروع معين في مكان ناء عن طريق الإجبار . إنما ما يحدث الآن هو استمالة العمالة عن طريق رفع الأجور والسخاء في الحوافز للعمل في المشروع النائي . كما يحدث الآن في مشروع قناة توشكى في أسوان واستصلاح الأراضي

[3] . النشرة السكانية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا_ فوزي جمعه تركي : الحراك المهني للذكور النازحين إلى المناطق الحضرية في مصر . العدد ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ ص . ٩٤ .

للزراعة في هذه المنطقة . أو في المشروعات المختلفة على الساحل الشمالي والغردقة وسيناء . وأغلبها مشروعات بناء فنادق ودور للاصطياف . ويترتب على ذلك فتح كثير من المتاجر لخدمة المصطافين . والهجرة في هذه الحالة يمكن تسميتها هجرة اضطرارية وليست قسرية لأن العامل يكون مضطراً للسفر إلى مسافات بعيدة من أجل الاستفادة من الأجر المرتفع والحافز الجذاب .

والمثل الآخر هو دعوة الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي الصعايدة إلى أن يعودوا إلى بلادهم وذلك معناه أن يدعو إلى الهجرة المرتدة . يقول إن جغرافية مصر وتاريخها ومستقبلها تتغير . إن ٢٣ مشروعاً صناعياً وزراعياً يجرى الآن تنفيذها على قدم وساق لتتيح الخروج من الوادي الضيق إلى ٢٧ ٪ من مساحة مصر . إن جغرافية مصر تتغير والمساحات التي تستثمر تتزايد والمشروعات العملاقة في كل مكان على أرض مصر شمالاً وغرباً . وسواعد أبناء مصر بدأت تنفيذ هذه المشروعات . ويقول في نفس المقالة : فرص العمل – الآن ومستقبلاً – ضخمة . ففي شرق بور سعيد تتوافر ٢٠٠ ألف فرصة عمل . وفي خليج السويس ٢٤٠ ألف فرصة عمل . وفي توشكى وغيرها من المشروعات مئات الآلاف من فرص العمل .[٤]

لكن ما هي الأسباب وراء هذه الهجرة .

هناك نظريات عديدة تفسر أسباب الهجرة من مكان إلى آخر وأهم النظريات في هذا الصدد هو نظرية الجذب والدفع بمعني أن

---

[٤] مجلة الأهرام الاقتصادي في ٧ / ٩ / ١٩٩٨ .

المكان الجديد يجذب الشخص إليه والمكان القديم يدفع الشخص إلى مغادرته . والبعض الآخر فرق بين الهجرة إلى مسافات بعيدة والهجرة إلى مسافات قريبة . والبعض الآخر عللها بعوامل الجذب سواء في مكان الأصل أو المكان الذي تتجه إليه الهجرة . وعلى العموم فإن عوامل الجذب والدفع تختلف من فرد إلى آخر فهي عوامل شخصية فقد يهاجر الفرد وهو يفكر في نفسه فهو يندفع للهجرة بسبب وظيفته الفقيرة أو السعي وراء الصحة أو التعليم أو أي سبب آخر وذلك من الريف إلى الحضر . وهو يأمل أن يكون وضعه مختلفاً في الحضر عما هو عليه في الريف .

وهناك تفسير اقتصادي للهجرة يفسر الهجرة في ضوء التكاليف والعائد في استثمار رأس المال البشري وتكاليف الاستثمار مثل تكاليف الانتقال والوظيفة الجديدة وبعض تكاليف معنوية مثل مرض الاغتراب عن الريف وتقارن هذه التكاليف بالعائدات كالحصول على أحسن دخل .[5]

ثانياً : الهجرة الدولية بقصد العمل :

بينما لا تمثل الهجرة الدولية شيئاً في الزيادة السكانية داخل الدولة ، وتقتصر الزيادة السكانية على الميلاد والوفاة إلا أن الهجرة الدولية تؤثر على الزيادة السكانية فهي بعد آخر للزيادة السكانية داخل الدولة الواحدة . فالهجرة من دولة إلى أخرى تؤدي إلى نقص عدد السكان في الدولة المرسلة وإلى زيادة عدد السكان في الدولة المستقبلة . وبذلك تعد الهجرة الصافية (الهجرة إلى – والهجرة

---

[5]. Op. Cit. PP. 209 - 211 >

من) هي عنصر من عناصر النمو السكاني . والهجرة الدولية قد تكون قسرية بسبب الحروب والأوبئة ، وقد تكون أختيارية .

يجب التفرقة ابتداً بين الهجرة الدولية بقصد الإقامة الدائمة في بلد الوصول . والهجرة الدولية بقصد الإقامة المؤقتة في ذلك البلد . فالأولى تسمي الهجرة الدائمة وقد لا تكون بقصد العمل . والثانية تسمى الهجرة المؤقتة وغالباً ما تكون بسبب الرغبة في العمل . والمثال الواضح على ذلك هو خاص بالعاملين في الخارج من أبناء أي بلد ، وحينما ينتهي عقد العمل المبرم بينهم وبين أصحاب العمل يعودون إلى أوطانهم ثانية . ولعل المثل الواضح في التاريخ على الهجرة الدولية الدائمة هو هجرة الأوربيين إلى كل من أمريكا واستراليا ونيوزيلندا .

ويلاحظ أن بعض الأبحاث قد بحثت العوامل المؤثرة في حركات الهجرة . وقد قامت هذه الأبحاث بالربط بين حجم الهجرة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وظروف أخرى سواء تلك الظروف القائمة في المناطق المهاجر منها أو المناطق المهاجر إليها . وذلك لبيان المناطق الطاردة للأفراد والمناطق الجاذبة لهم .

وليس كل الهجرات بقصد العمل إنما قد تكون بسبب الحروب مثل هروب الألمان من برلين أو مغادرة أبناء البوسنة والهرسك من قراهم ومدنهم وأخيراً ألبان كوسوفا . وكذلك قد يكون السبب في الهجرة هو الاضطهاد الديني أو السياسي أو العرقي . [٦]

ولا زالت نظرية الدفع والجذب رائجة في هذا المجال ، فالتحركات تبدأ من بلاد ذات مستويات منخفضة للمعيشة نسبياً إلى

---

[6]. Op. cit. . p . 238.

بلاد ذات مستويات مرتفعة للمعيشة نسبياً .[7] ويكفي أن نعلم أن عوامل الدفع في البلاد الأوربية ذات الأرض الزراعية النادرة كانت قائمة حينما جذبت الأرض البكر الخصبة في أمريكا سكان أوربا إليها . كذلك جذب التقدم الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية سكان أوربا إليه فضلاً عن أن فرص العمل في القطاع غير الزراعي جذب المهاجرين من خارج أمريكا . وهناك مثل حديث هو البلاد المستقدمة للعمالة العربية جذبت إليها العمالة من البلاد الأخرى .

وقد يكون هناك داعي للهجرة للعمل في البلاد المستقدمة للعمالة في الدول العربية ، وتكون هذه الدول في هذه الحالة قد جذبت إليها العمالة من البلاد الأخرى . ويلاحظ أن هذه الدول تتميز بقلة عدد السكان وبالتالي قلة عدد القوى العاملة . وقد نتج عن ذلك استقدام العمالة لهذه الدول حتى يمكن تشغيل النشاطات الاقتصادية في هذه البلاد . ويفسر العلماء استقدام العمالة إلى هذه البلاد بأن التركيبة المهنية للعمالة الوطنية تفتقر إلى الكفاءات والخبرات العلمية والعملية . (حوالي نصف قوة العمل في بلدان الخليج تقع في فئة العمالة غير الماهرة) .[8] كذلك انخفضت نسبة المواطنين إلى جملة العاملين إلى أقل من ٣ ٪ إذا تم استبعاد فئة أصحاب المنشآت التي ترتفع فيهم نسبة المواطنين ، ولكن لا تصل إلى الخمس ، فإذا ما تم حساب هذه الفئة فإن نسبة المواطنين بين المشتغلين تصل إلى أقل

---

[8] . مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت : العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي . تحرير نادر فرجاني ، ١٩٨٣ . ص .٢٣ .

من ٢ ٪ .[٩] وكان هناك رأى يرى أن البلدان الخليجية كانت بحاجة إلى خبرات وكفاءات لم تكن موجودة لديها لإحداث التنمية في مجتمعاتها . غير أن هناك رأيا آخر يدحض هذه الفكرة من إحصاءات الدول الخليجية التي تظهر أن نسبة الأميين بين الوافدين كانت مرتفعة .[١٠] ولكننا نرى أن هذا نسق طبيعي لأن في سلك العمالة تكون الفئات العلمية والفنية أقل نسبة من الفئات غير المتعلمة . والواضح أن العمالة الوافدة سواء عرفت القراءة والكتابة أو كانت أمية أو متعلمة فاقت أعدادها المواطنين العاملين . ومعنى ذلك أن هناك تدفقاً للعمالة من الأقطار المرسلة إلى الأقطار المستقبلة للعمالة . ويلاحظ أن هذه العمالة جاءت في حدود التشريعات القائمة في هذه الدول وبموافقتها ، ولو أن هناك عمالة تسللت خارج إطار التشريعات وخرقا لأحكامها .

إن الهجرة للعمل في الخارج هي امتداد لأوضاع التشغيل داخل البلاد المرسلة للعمالة . وقد نتجت بسبب أن سياسات الاستخدام لقوة العمل في داخل هذه البلاد قد تعثرت .[١١] وهذه السياسات تعثرت بسبب أن الحكومات لم تأخذ بالأسلوب العلمي لسياسات توظيف العمالة الوطنية وتترك الأمر عادة أو في أغلب الأحيان للأفراد . ويظهر هذا الأسلوب غير العلمي في تنمية اقتصاديات تلك الدول ، فقد أهملت هذه الدول المرسلة للعمالة تنمية القطاع الزراعي ، فصار يتميز بالعمالة القاصرة وصار حاملا لعمالة غير مطلوبة .

---

[٩] . المرجع السابق . ص . ٢٥

[١٠] . المرجع السابق : ص .٣٣ .

[١١] . المعهد العربي للتخطيط بالكويت : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، ١٩٨٦ ، ص : ١٨٦

ووفقاً لتقرير الاقتصاد العربي الموحد لسنة ١٩٨٥ لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الزراعية في الدول غير النفطية الأقل نمواً في بداية الثمانينات ٥ ٪ من إجمالي الاستثمارات العربية .[١٢] ولو أن مصر في الوقت الحالي – وهي من الدول المرسلة للعمالة – بدأت تتوسع في القطاع الزراعي في توشكى وسيناء وشمال بور سعيد المعروف بالتفريعة والصالحية ، مما قد ينشئ كثيراً من فرص العمل التي سوف تمتص الكثير من العمالة الفائضة عن حاجة الأراضي الزراعية القديمة .

والقطاع الصناعي في هذه البلاد يميل إلى إنشاء مشروعات مكثفة للعمالة لكنها مكتظة بالعمالة فلا تتمكن من استيعاب المزيد . وإذا كان البعض منها مشروعات مكثفة لرأس المال ، فلا يمكن بطبيعتها أن تقبل عمالة جديدة ، فضلاً عن أن العمالة المستخدمة بها هي عمالة ذات مؤهلات عالية أو فنية والنسبة الغالبة من العمالة الباحثة عن عمل عمالة أقل من الفنية (زراعية – حرفية) . ولا يمكن أن تنتعش المشروعات في هذه الدول لأن تكلفة الاستثمارات لخلق فرص عمل تكلفة مرتفعة ، لذلك يظل العدد المطلوب من العمالة لهذه المشروعات القائمة محدوداً . وإذا استخدمت فنون إنتاجية كثيفة رأس المال فسوف تكون الفرصة أكثر تكلفة .[١٣]
وإزاء عدم قدرة الحكومات على إجراء التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها ، فإن الأفراد يلجأون للهجرة للعمل في الخارج ، ويتخذون ذلك القرار بأنفسهم ، ولو أن بعض الحكومات تدفعهم للهجرة .

---

[١٢] . المرجع السابق . ص . ١٩٢

[١٣] . المرجع السابق . ص . ١٩٢ .

ثالثاً :سياسات الهجرة الحكومية لعمل المواطنين خارج البلاد .

من العرض السابق يتضح أن بعض الحكومات لا تتبع الأسلوب العلمي في تنشيط سوق العمل المحلي ولا في إنشاء فرص العمل لمواجهة الزاحفين إلى سوق العمل بحثاً عنها . ولو أتبعت الحكومات ذلك الأسلوب فإنها في هذه الحالة تفرق بين السوق المحلية والسوق الدولية . ففي الحالة الأولى تضع الحكومة سياسات الاستخدام للقوى العاملة داخل البلاد وذلك ما تم عرضه في الفصل السابق . وفي هذه الحالة تعمل على تطويع العرض المتاح للطلب على القوى العاملة وبذلك تتمكن من امتصاص فائض العمالة في مشروعات معينة وتوفر العمالة التي تسد العجز بأن تقوم بتدريب أفراد للعمل على أداء واجبات الوظائف الشاغرة . أما الحالة الثانية فتتعلق بدراسة السوق العالمية وتضع سياستها في إرسال العمالة خارج البلاد في ضوء معطيات تلك السوق أي أن الحكومات تتدخل في هذه الحالة بتنظيم عمليات انتقال العمالة من الدولة (دولة الإرسال) إلى الدول الأخرى (دول الاستقبال) .

وإذا درسنا الوضع في الدول العربية تحت البحث في نطاق إرسال العمالة واستقبالها ، فإن ما يحدث أن انتقال العمالة العربية داخل المنطقة العربية يحدث بطرق عشوائية تعتمد على مجهودات الأفراد ولا تنظيم لها إلا في اتفاقات ثنائية تعالج المشاكل الناتجة من الهجرة للعمل وليس تنظيم الهجرة نفسها ، لذلك فإن انتقال العمالة يتم حسب آليات سوق العمل العربي . وهي سوق تعاني من التجزئة والجمود وضعف التنظيم . وتخضع عملية انتقال العمالة بين الدول العربية إلى اتفاقات ثنائية وجماعية ومن أمثلة ذلك وثيقة أعلان المبادئ في سنة ١٩٨٤ . وهي تشمل مجموعة من السياسات

والإجراءات الهادفة إلى ترشيد انتقال العمالة على نحو يحقق الإنماء في المنطقة بشكل مقبول .

وهناك آراء كثيرة من أجل ترشيد سياسات الاستخدام الخارجي . وهناك من هذه الآراء من يري أن ترشيد هذه السياسات يأتي في مقدمتها تنظيم عملية انتقال الأيدي العاملة من جانب دول الإرسال . ولا يقصد بهذه السياسات فرض أي قيود إدارية أو قانونية تقيد عنصر العمل في الانتقال ، إنما يقصد بها وضع الضوابط التي تهدف إلى ترشيد هذه الحركة دون معاناة بلدان المنشأ من النقص الشديد في بعض المهارات . [١٤]ويتحقق ذلك من خلال خطة شاملة للموارد البشرية تعمل على حسن استخدامها وتنظيمها . والمحور الثاني يتمثل في توفير المعلومات عن هيكل قوة العمل بدول الإرسال . ومثل هذا المحور يتحقق ليس فقط من خلال المساهمة في قيام نظام موحد لمعلومات القوى العاملة والتشغيل بين الدول العربية من خلال المؤسسة العربية للتشغيل إنما من خلال أيضاً إنشاء مكاتب للتشغيل على المستوى القطري تختص بتجميع معلومات القوى العاملة القابلة للانتقال ونشرها في دور الاستقبال بالإضافة إلى تدعيم التعاون بين هذه المكاتب القطرية والمؤسسة العربية للتشغيل . ويضيف هذا الرأي محوراً ثالثاً هو تطوير التركيب المهني لقوة العمل بدول الإرسال . ويتطلب ذلك قيام تنسيق وتعاون بين الدول العربية المستقبلة والمرسلة للقوى العاملة من أجل تطوير أساليب التدريب القائمة في المجموعة الثانية . أما المحور الرابع والأخير لهذا الرأي فهو خاص بمحاولة تعظيم الاستفادة من

---

[١٤] المعهدالعربي للتخطيط بالكويت . المرجع السابق . ص . ٢١٧ .

تحويلات العاملين بالخارج. [١٥]. وهذا أمر يخرج عن سياسات الاستخدام الخارجي إلى السياسات المالية للدولة .

يلاحظ أن الإجراءات الإدارية وقوانين خروج العمالة مرت في مصر بثلاث مراحل . المرحلة الأولى من منتصف الخمسينات من القرن الحالي حتى عام ١٩٦٧ وكانت الهجرة فيها مقيدة . ثم الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٠ وكانت فترة غير محددة المعالم أو الطبيعة . ثم المرحلة الثالثة حيث بدأت الهجرات من عام ١٩٧١ حتى الآن وفيها تأخذ مصر بسياسة فتح أبواب الهجرة والعمل دون قيود [١٦] إلا القيود الوظيفية على العاملين بالحكومة حيث قيدت فترة بقائهم في الخارج بعشر سنوات وبعدها إما أن يعود العامل إلى العمل الحكومي أو يقدم استقالته . وهناك بواكير مرحلة تظهر ببطء هي مرحلة الهجرة المرتدة وقد بدأت في التسعينات بعد حرب الخليج حيث عاد كثيرون من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية . وقد عملت مصر على تنظيم الهجرة والعمل في الخارج بقوانين معينة تضمن حقوق العمال وعدم الإضرار بالاقتصاد الوطني . كما أبرمت بعض اتفاقيات ثنائية وجماعية مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية كقطر واليونان والمملكة الأردنية الهاشمية .

إن سياسة إرسال أو استقبال العمالة يجب أن تكون من مكونات التخطيط للقوى العاملة ولا تتم بمعزل عنه . وتخطيط القوى العاملة يكشف عن الفائض في العمالة والعجز فيها حسب المستويات التدريبية والتعليمية والمهنية . ويعمل على إنشاء المشاريع التي

---

[١٥] . المرجع السابق . ص : ٢١٦ - ٢١٧ .

[١٦] . المرجع السابق . ص . ٢٧١ .

تمتص العمالة الفائضة دون خلق ثغرات الاحتياج إلى عمالة جديدة ذات مستويات مهنية لا وجود لها في سوق العمل . ويسد التخطيط العجز في القوى العاملة التي تتطلبها المشاريع من خلال التدريب والتعليم . ويأخذ في اعتباره متطلبات الأسواق الخارجية من العمالة . ويعمل على اقتراح الاتفاقيات الخاصة بإرسال العمالة أو استقبالها بما يعوض البلد من نفقات التعليم والتدريب ولا يحول دون ممارسة الأفراد لحرياتهم في التنقل . كذلك يقترح الإغراءات اللازمة لتشجيع التخصصات النادرة بما يحول دون تغربها من أجل مزيد من الأموال . ويضع الاقتراحات من أجل هجرة العمالة الفائضة عن حاجة الاقتصاد الوطني إلى الخارج . وهناك مثل على هذه الاقتراحات ظهرا في اقتراحات الدكتور أنور عبد الملك عن فتح باب الهجرة لمئات الآلاف من الفلاحين المصريين ذوي الخبرة الواسعة في الزراعة ، ومعهم مجموعات من مهندسي الري المتميزين لأثراء اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية وعلى رأسها شيلي . ويذكر أن اليابان العملاقة ترسل مهاجريها إلى ولاية ريو جراندي منذ نصف قرن وإذا بهم يحولون الولاية إلى أكثر ولايات البرازيل إنتاجية من الناحيتين الزراعية والثروة الحيوانية . [١٧]

---

[١٧] . د . أنور عبد الملك : مقالة بعنوان : لماذا نتجاهل العالم وأنفسنا ؟ .. منشورة بجريدة الأهرام ٨ سبتمبر ١٩٩٨ . ص. ١٠ .

الفصل الرابع

الادخار

إذا ما أنهى الفرد تعليمه أو تدريبه ، فهو يتطلع إلى العمل . ولو أنه ذو خبرة ، فهو يسعى إلى البحث عن عمل أفضل . كل ذلك من أجل الحصول على راتب يومي أو أسبوعي أو شهري . وفي حالة العمل الموسمي فهو يسعى إلى راتب موسمي . وإذا ما أصبح الفرد ذا أجر أو دخل فهو يبدأ بالإنفاق على المأوى والمأكل والملبس ، وذلك يسمى في لغة الاقتصاديين الاحتياجات الأساسية . وما يتبقى بعد ذلك إما أن ينفقه على اقتناء الكماليات أو قد يكون ذكياً فيعمل على ادخاره فكأن الادخار هو فائض مالي لدي الفرد يكتنزه لمواجهة ظروف الحياة القاسية كالكارثة أو المرض .

كانت نظرية كينز في الادخار تقول أن الاستهلاك سوف يزيد بزيادة الدخل ولكن ليس بنفس النسبة ، ولذلك فإن الادخار هو الباقي بعد الاستهلاك المعتمد على الدخل . وهناك نظرية أخرى ترى أن النماذج المطلقة للادخار هي محدد للدخل سواء للأفراد أو العائلات . وتصرفات الأفراد تتأثر إلى حد ما بتوزيعات الدخل ومن بين هذه التصرفات الادخار. [1] وبالنظر إلى نظرية جديدة وهي خاصة بافتراضات الدخل الدائم فإن قرارات الادخار والاستهلاك لا تبني على الدخل المتاح ولكن على الدخل المتوقع خلال الزمن . ففي شعبين لهما حجمان مختلفان فإن الدخل الكلي قد يكون واحداً بينما الادخار قد يكون مختلفاً وهو الباقي بعد تحقيق احتياجات الاستهلاك الأساسي . وقد يكون الشعب الكبير أقل طاقة ادخارية من الشعب الأصغر . ومهما يكن ، فإن الادخار المتدني المحتمل قد يكون

[1]. U. N. OP. Cit. P.435

راجعاً إلى حجم السكان فهو نتيجة لتدني الدخل الفردي في الشعب الأكبر الذي يوزع نفس الإنتاج على أفراد أكثر ويجب أن يضحي بنصيب أكبر من الدخل الكلي من أجل إرضاء الحاجات الاستهلاكية . وعلى العموم فإن مستوى الدخل الفردي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند بحث تأثير حجم السكان على الادخار إن حجم السكان يؤدي إلى تحديد حجم القوى العاملة وذلك يحدد الطاقة الإنتاجية فالمخرجات الكلية فالدخل . وعلى ذلك سوف يكون الدخل الفردي محدداً للطاقة الادخارية فحجم السكان إذاً كما يقول الرياضيون الاقتصاديون دالة في الدخل الكلي والشعب . ذلك الذي يتضمن العمال وغير العمال . وهكذا تكون النسبة الكبرى من المعالين تؤدي إلى دخل متدن وبالتالي إلى ادخار متدن ، ويؤدي معدل الإعالة العالي إلى تحجيم مستويات المدخرات على أن تكون الظروف الأخرى على ما هي عليه . [٢]

أولاً -الادخار على المستوى الفردي:

لكن هل كل فرد يمكنه أن يدخر ؟ .. يختلف الوضع بين ما إذا كان الفرد يعمل في خارج البلاد أم في داخلها . إذا كان الفرد يعمل في الخارج ، فإن عادة ما تكون المرتبات عالية لكن يحدث أن تكون متدنية ضعيفة تظهر استغلال أصحاب الأعمال للعامل في البلد المضيف ، فلا يتمكن العامل في هذه الحالة من إطعام نفسه وذويه ، وإرسال بعض التحويلات إليهم . أما إذا كان المرتب كبيراً أو متوسطاً ، فإنه يمكن للفرد أن يدخر منه شيئاً لمستقبله . ويمكن أن يضع المدخرات في جيبه فلا يستثمرها في أي مصرف ، أو يضعها في مصرف ، ويجني فوائدها . وقد كان بعض المصريين يترددون

---

[2]. Op. Cit. p .436

في إيداع أموالهم في المصارف على أساس أن الفائدة التي يصرفها المصرف بعد حول نوع من الربا . غير أن فتوى مفتي الديار المصرية أصبحت تبيح هذا النوع من الفائدة لانتفاء شبهة الاستغلال فيها ذلك الذي حُرم الربا بسببه . ولو أن في دول أخرى لا زالت الفائدة تعتبر من المحرمات لا يجوز الحصول عليها لكن المصارف في هذه البلاد تصرف الفائدة لمن يريدها رغم ذلك التحريم .

أما الفرد في الداخل فإن تصرفه الادخاري قد يختلف بين ما إذا كان الفرد يعمل في دولة متقدمة أو دولة نامية أو دولة متخلفة .

يتمكن الفرد في الدول المتقدمة أن يدخر . وإذا لم يكن متلافاً أي يصرف أمواله على المستهلكات من السلع كالخمر ويلعب الميسر ، فإنه في خلال سنوات يمكنه أن يدخر مرتب سنة كاملة . على فرض أنه يدخر شهرياً ربع مرتبه . الربع الأول للملبس . والربع الثاني للطعام . والربع الثالث للمسكن . والربع الأخير للادخار . ولكن هناك في هذه الدول طبقات لا تتمكن من الادخار ويبتلع المأكل والملبس والمأوى كل أجورها مثل بعض الفئات من الزنوج في أمريكا أو الغجر في أوربا أو الأقليات المضطهدة في بعض الدول المتقدمة .

أما في الدول النامية فإن الأغلبية من شعب الدولة قد لا تتمكن من الادخار ، لذلك يبدو النمو الاقتصادي بطيئاً في هذه الدول . وقد يقع الكثيرون تحت حد الفقر فلا يتمكنون حتى من توفير الحاجات الأساسية بطريقة منتظمة . لكن الأغنياء في هذه الدول الذين هم ليسوا من أصحاب الرواتب أو الأجور إنما من هؤلاء الذين يحصلون على ريع كبير من أراضيهم الشاسعة أو ربح ضخم من مصانعهم أو إيجارات عالية من تأجير عقاراتهم المملوكة لهم أو من أموالهم المودعة في المصارف تدر عليهم فائدة تعلو وتهبط حسب

سعر الفائدة لكنها في النهاية ذات غلة عالية . هؤلاء يمكنهم أن يدخروا من فائض أموالهم حتى بعد أن يستوفوا كمالياتهم .

أما في الدول المتخلفة ، فإن من الصعب على الأفراد الادخار .

وقد لا تتمكن الأغلبية الغالبة من الصرف على الحاجات الأساسية في بعض الأحيان ، لذلك يكون الادخار الفردي في هذه الدول ذا معدل بطئ . والأمر سوف يتم تناوله عند دراسة الادخار على المستوى الجمعي .

ثانياً - السكان والادخار :

تتغير حاجات الناس بتغير العمر وبذلك تختلف البضائع والخدمات المطلوبة للفرد باختلاف التوزيع العمري للسكان ، ومن ثم سوف يختلف الاستهلاك مع اختلاف مستوى الدخل ، ثم يختلف الادخار بالتالي . [٣] ويلاحظ أن حجم الأسرة ليس قاعدة مطمئنة لحساب الحاجات الاستهلاكية . حقاً قد يصاحب زيادة حجم الأسرة زيادة في النفقات غير أن هناك عوامل تساعد على تحسين الوضع مما يؤثر على الادخار فإذا ما تغير تكوين الأسرة فالأمر متوقف على السن للأفراد الذين يكونونها فإذا كانوا أطفالاً كثيرين فإن حاجاتهم سوف تكون أقل مما لو كانوا شباباً . وعلى العموم فإن عدد الأشخاص في الأسرة ليس مقياساً لحجمها الاقتصادي من زاوية النظر إلى الحاجات . [٤]كما أن الأسرة قد تكون من ذوات الحجم الكبير فتستفيد مما يُعرف اقتصادياً بالوقورات الاقتصادية ، (ولو أن هذه الوفورات تلتصق بالفرد أكثر من الأسرة في نطاق

---

[3] U. N. Op. Cit. p. 436.

[4]Op. Cit. P. 440.

الاستهلاك) ، وقد تتمكن أسرة ذات حجم كبير من أن تضمن عيشاً ذا مستوى عال من أسرة صغيرة .[5] ولو أن معدل الإعالة العالي سوف يؤدي إلى تحجيم مستوى المدخرات على أن تكون الظروف الأخرى باقية على ما هو عليه .[6] وقد ثار الجدل حول أن العدد الكبير من الأطفال وهم المعالون قد يؤدي إلى حافز للادخار .[7]

وقد تم افتراض أن معدلات الادخار لا تكون عالية سواء في الشعب الشبابي (الذي تزيد فيه نسبة الأعمار الشبابية على الأعمار الأخرى) ولا الشعب العجوز (الذي تزيد فيه نسبة الشيوخ على الشباب) ولكن تم التأكيد بحثياً على أن ارتفاع مستويات الادخار يكون في الشعوب ذات النسبة العالية من الشباب وكذلك في الأمم ذات التصنيع العالي .[8]

ثالثاً – النمو السكاني والادخار :

النمو السكاني له تأثير على الطاقة الادخارية للفرد . والمعروف أن النمو السكاني يرجع إلى المواليد والوفيات والهجرة الدولية من وإلى الدولة . وقد لاحظنا أن الأسر الكبيرة قد يكون لها مستويات معيشية عالية وقد يؤثر ذلك على قدرتها الادخارية ، لكن في حالة الوفيات فإن التحسن في الوفيات قد يؤدي إلى تخفيض قدرة السكان على الادخار ولو أن تلك النظرة قد تكون ليس حائزة على درجة

---

[5]Op. Cit. P. 440

[6]Op. Cit. P.436

[7]. Op. Cit. P.442

[8].Op. Cit. P. 443.

ثقة كبيرة ، ذلك لأن انخفاض الوفيات يمكن أن يحقق تأثيراً كبيراً على الادخار نتيجة امتداد الأعمار ومحاولة الادخار لمواجهة السنين المقبلة . لذلك نوقش فشل الادخار في الأعمار المتقدمة على أساس أن الفرد يجد أن السنوات الباقية من عمره قليلة فلا يفكر في الادخار . أما الهجرة فسوف نناقش التحويلات المالية فيما بعد كأداة من أدوات الادخار . [٩]

بعد الميلاد يمر الأفراد بدورة الحياة بالنسبة للفرد يبدأ بعد عصر المراهقة ، الذهاب إلى العمل ، وتزداد خبرته بالحياة العملية ويكتسب مهارات جديدة وتجارب عديدة ثم يصل إلى قمة معينة وينحدر تدريجيا حتى يصل إلى المعاش . وهناك دورة بالنسبة للأسرة حيث تبدأ من ولادة الطفل الأول ، ثم تأتي مرحلة التعليم ، ثم رحيل أحد الزوجين . وتبدو هذه المراحل في الحياة الاقتصادية أيضاً وفي الادخار . فقد يكون الادخار سلبياً في السن ما بين ١٨ و ٢٤ . وبعد ذلك يكون هناك ادخار محدود صغير عندما يكون السن بين ٢٤ و ٣٤ أو ما بعد ٦٥ سنة . أما الادخار بمعدل عال فيكون في السنوات الوسط فيما بين ٤٥ و ٦٥ سنة . [١٠]

الهجرة الدولية والادخار :

الهجرة الدولية لها تأثير على الادخار مثلما كان هناك تأثير من التوزيع العمري وكذلك عبء الإعالة على مستويات الدخل والاستهلاك والادخار . وهكذا يكون هناك آثار مباشرة من الهجرة الدولية على الدخل والاستهلاك والطاقة الادخارية . كما أن لها

---

[9]Op. Cit. P. 446

[10].)Op. cit . p. 445 -446

أيضـاً تـأثيراً علـى تحركـات رأس المـال والموازنـات الماليـة وذلـك يحدث في البلاد المرسلة للعمالة ، وأيضاً في البلاد المستقبلة لها .

إن التأثير الناتج من التوزيـع العمـرى وعـبء الإعالـة يمكـن أن يظهر من جـانبين : الجـانب الأول أن التوزيـع العمـري للمهـاجرين يختلف عن التوزيع العمري لغير المهاجرين . حيـث تتجمـع الفئـات النشطة اقتصاديا في الفئـات العمريـة للمهـاجرين وتقـل الفئـات غير النشطة بالنسبة للمواطنين ، وهكذا يصبح المهاجرون أكثر ادخـاراً من المواطنين . وتحدث الهجرة الدولية سواء من البلاد المستقبلة أو البلاد المضيفة تأثيرها على المدخرات خاصة في المدى البعيد نتيجة التغير الملموس في مستويات الدخل .[11]

الدخل الكلي في البلاد المهاجر منها سوف يزداد نتيجة تحويـلات العاملين في الخارج إلي هذه البلاد . . وإذا مـا اسـتغلت هـذه البـلاد هذه التحويلات استغلالاً مثمراً فإن ذلك يساعد على نهضة مؤكدة . ويلاحظ أن المهاجر يحاول أن يعيش تحت مسـتويات دنيـا أقـل ممـا كان يعيش عليه في البـلاد التـي جـاء منهـا وذلـك إذا كـان يريـد أن يدخر ولا يحاول المهاجر أن يقلد مسـتويات الدخـل فـي البـلاد التـي انتقل إليها ، وبذلك التقشف يمكن أن يدخـر أمـوالاً كثيـرة . وإلا لـو جارى مستويات الاستهلاك فـي البـلاد التـي أنتقـل إليهـا فسـوف لـن يدخـر شيئاً . لا سيما إذا لاحظنـا أن هنـاك متطلبـات ماليـة علـى المهاجر أن يدفعها في البلاد التي هـاجر منهـا . ومثـل هـذه النفقـات المطلوبة تؤدي إلـى حالـة مـن انكمـاش الاسـتهلاك لـدي المهـاجر . ومثل هـذه التحويـلات تـؤدي إلـى تخفيـف الأعبـاء بـالدول المهـاجر منها . ولـو أن بعض الاقتصـاديين يـرون أن مثـل هـذه التحويـلات

[11]Op. Cit . p. 449

ومن ثم التخفيف بها عن الاقتصاد لا يمثل شيئاً في نظام المدفوعات . وتعد بعض هذه التحويلات المالية للمهاجرين كرأس مال لهم في البلاد المنشأ عند عودة المهاجرين إليها .[١٢]

ويرى بعض الاقتصاديين أن التحويلات المالية هي التعويض المناسب عن استنزاف عمالة الدول المرسلة للعمالة خاصة العمالة التي تحتاج إليها هذه الدول وتفرط فيها رغم ذلك الاحتياج . أما العمالة التي لا تحتاج إليها فذلك يعد أيضاً تعويضاً عن استغلال هذه العمالة بواسطة الدول المستقبلة لها . ولعل الاقتصاديين يقصدون بالتحويلات المالية التحويلات التي تتم في صورة نقدية ويمكن أن تُستخدم لتمويل الواردات وتمويل استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الخام . ففي هذه الحالة تعد هذه التحويلات أداة من أدوات دعم الجهود الإنمائية في دول الإرسال . ولو أن البعض يرى أنها فشلت في أن تكون كذلك .[١٣] ولكنها على أقل تقدير هي وسيلة من وسائل الادخار .

ويرى البعض أن المدخرات فشلت في استخداماتها بسبب طبيعة المبالغ التي تُرسل من الخارج فهي مبالغ صغيرة نسبياً ويحوزها عدد كبير من الأفراد غير المنضمين إلى المؤسسات المالية والاستثمارية . ولذلك ينادون بضرورة خلق وتطوير الأوعية الادخارية المناسبة لطبيعة هذه التحويلات التي تخدم عمليات الإنماء في الوطن العربي . وأُشير إلى استخدام تجربة الأردن في إصدار

---

[12]Op. cIt. P. 450

[١٣] . المعهد العربي للتخطيط بالكويت : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، المرجع السابق ، ص . ٢١٩ .

سندات التنمية المخصصة للمهاجرين . وهناك إجراءات أخرى يري أصحاب هذا الرأي أضافتها إلى ما سبق ذكره وهي :

* إلزام المهاجرين بتحويل نسبة معينة من دخولهم من خلال القنوات الرسمية أو إلزامهم بدفع ضرائب عن تلك الدخول . (وقد اتضح أن فرض ضرائب على تلك الدخول للعاملين المصريين المستخدمين في الخارج من مواطني مصر أنها مخالفة للدستور . وفي البداية اقتصرت على موظفي الحكومة فقط دون باقي العاملين في الخارج فأخل ذلك بالمساواة بين المصريين على أساس أن القانون كان يفرق بين العاملين في الحكومة والعاملين في القطاع الخاص . ولما حدث تعديل للقانون وأقتصر على جباية هذه الضريبة من العاملين بغض النظر عن القطاع الذي ينتمون إليه ، أتضح أيضاً أن القانون غير دستوري لأنه يفرق بين العاملين في الخارج وأصحاب الأعمال الذين يديرون أعمالاً في مشروعات خارج البلاد . وهكذا حكمت المحكمة الدستورية العليا بوقف تطبيق قانون فرض ضريبة على العاملين في الخارج للمرة الثانية) .

* يرى ذلك الرأي أيضاً إخضاع المهاجرين لنظام التأمين الإجباري بما يحقق تنمية في موارد دول الإرسال من النقد الأجنبي . (يفترض هذا الرأي أن المؤمن عليه بالخارج سيضطر إلى دفع أقساط التأمينات الاجتماعية بالعملة الصعبة وهو أمر مخالف للقانون في مصر مثلاً) . كما يضيف بوجوب تحقيق الحماية التأمينية للعاملين في الخارج دعماً لحقوقهم وحماية لمصالحهم . [١٤] وذلك لا ينفي أن بعض العاملين في الخارج مؤمن

[١٤] . المرجع السابق . ص . ٢١٩

عليهم فعلاً . وأن البعض منهم يسعى إلى ذلك التأمين ليضمن له معاشاً في السنوات الأخيرة من العمر .

والواقع أن البلاد المرسلة للعمالة لا يجوز لها أن تعتمد اعتماداً كلياً على مدخرات العاملين في الخارج على اعتبار أنها أداة من أدوات الاستثمار ، لأن ذلك قد يعرضها لهزة كبيرة حينما تنخفض هذه التحويلات لأي سبب من الأسباب كالهجرة المرتدة أو تحويل المهاجرين أموالهم إلى البلاد الأخرى خوفاً من مصادرتها . وذلك مثلما ينتقد الاقتصاديون اعتماد الدولة على محصول زراعي واحد مثل القطن . فحينما تتعرض أسعار القطن للانخفاض قد تحدث هزة اقتصادية . لذلك قال الاقتصاديون إن الدول العربية المرسلة للعمالة سوف تجد نفسها في مأزق لأن نمط الاستيراد ونمط الاستهلاك سيكونان قد تمحورا على شكل معين يصعب الإفلات منه وبالتالي سيصعب تمويل الواردات مع انخفاض التحويلات مثلاً . وهذا هو ما أشار إليه الاقتصاديون بأنه فخ التحويلات . ولمواجهة هذا الوضع ستضطر هذه البلاد إلى الاستدانة وطلب القروض والمعونات الخارجية (وما أدراك ما هي شروط المعونات الخارجية !) . كل ذلك من أجل الوفاء بمتطلبات تمويل الواردات التي اعتادت عليها هذه الشعوب . ويوصي الاقتصاديون بأن تعمل الدول على خلق صناعات تصديرية وتخفض من الاعتماد على التحويلات المالية للمهاجرين العاملين في الخارج . [١٥] ويرى البعض الآخر أن يتم بناء البنية الأساسية للدولة المرسلة للعمالة في إطار لا يتطلب تمويل ضخم جداً لأن هناك أساليب إنتاجية يمكن أن تستخدم في قطاع البنية الأساسية (ويبدو أن هذا الرأي يقصد أنها

---

[١٥] . المرجع السابق ص : ٢٣٥ - ٢٣٦ .

أساليب غير مكلفة) ويستطرد هذا الرأي بأن الحل الوحيد للهجرة العائدة هو في إقامة نشاط إنتاجي يقوم على تكنولوجيا مناسبة لهذه المجتمعات .[١٦] بالنسبة لتحويلات المصريين العاملين في الخارج هناك رأي يري أن هؤلاء العاملين يفضلون تحويل مدخراتهم إلى وطنهم بدلاً من الاحتفاظ بها في الخارج . وقد يقلل رغبتهم في التحويل أو تشجيعهم على ذلك هو سعر الصرف الذي تتم على أساسه التحويلات . وإذا كان الأمر كذلك فإن التحويلات ستتحول إلى مدخرات على الأقل في الفترة التي يودعها فيها العامل في الخارج إلى أن يبدأ استغلالها استهلاكا أو استثمارا .[١٧] فإذا كانت استهلاكاً فإن العاملين بذلك يخففون من الأعباء الداخلية للإسكان والغذاء والمواصلات . وإذا كانت استثماراً فهم يعملون على تنمية المجتمع وتقدمه . وقد أصبحت تحويلات المصريين العاملين في الخارج تمثل أكبر الموارد في النقد الأجنبي المتاح للاقتصاد القومي ، والتي يمكن أن تحقق التوازن في الميزان التجاري بصورة مباشرة كما من أنها من أهم مصادر تمويل عمليات الاستيراد من الخارج .[١٨]

رابعاً – المستوى الجمعي للادخار :

الادخار لازم لتكوين رأس المال ، أي دخول عالم الاستثمار . وإذا لم يدخله الفرد منفرداً ، فقد تدخله جماعة من الأفراد مثل تأسيس شركات التضامن أو شركات المساهمة بالأسهم . وذلك

---

[١٦] . المرجع السابق ، ص : ٢٣٦ – ٢٣٧ .

[١٧] . المرجع السابق ، ص : ٢٦٠ .

[١٨] . المرجع السابق ، ص : ٢٦١

موضوع الفصل التالي . المهم أن الفرد بادخاره يساعد في تكوين رؤوس الأموال . لكن إذا لم يتمكن من الادخار فإن نقصاً سوف يحدث ، ولكن قد يساعده المجتمع في تلافي هذا النقص ، وذلك بما تقوم به الحكومة والقطاعين العام والخاص من مشروعات . لذلك تعد مشكلة المشكلات في الدول المختلفة نقص الادخار وبالتالي نقص رؤوس الأموال . ويرى الدكتور على لطفي إن مشكلة نقص رؤوس الأموال في الدول النامية مشكلة قابلة للحل عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية المعينة والالتجاء إلى التخطيط العلمي السليم . ويقتضي الوضع رفع أجور العمال الفعلية ، بحيث لا يبتلع التضخم الأجور ، فيكون رفعها لا قيمة اقتصادية له ، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للأفراد ، ومن ثم حث الأفراد على الادخار .

إن تعليم أولادنا منذ الصغر على عادة الادخار ، يساعد فيما بعد أن يكونوا حريصين في صرف أجورهم ، ويعملون على ادخار جزء منها مما يفيد المجتمع في قابل العمر . وكذلك حث المشروعات المحتلفة على الادخار .

النمو السكاني والمدخرات في الدول النامية :

علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي قد لفتت نظر الاقتصاديين والديموجرافيين سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة . وقد لوحظ أن المدخرات الإرادية في البلاد النامية ليست على المستوى المطلوب منها وذلك لوجود الدخل المنخفض للأفراد بها . ومن ثم فهي لا يمكنها خلق رأس مال من أجل المعدل المطلوب للتنمية الاقتصادية ، ذلك لأن الدخول الفردية منخفضة ومن ثم فإن المدخرات الكلية سوف تكون منخفضة أو بمعنى آخر إن ندرة الادخار راجعة إلى دخل ذي مستوى منخفض . وقد يحدث الادخار في هذه الدول فيما بين ٤٪ و ٦٪ ٪ من الدخل القومي .

ولسوف يؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الادخار تحت ضغط الحاجات الاستهلاكية المتزايدة وهكذا سوف تؤدي معدلات الإعالة العالية مع النمو السكاني المتزايد إلى التأثير بطريقة غير مستحبة على معدل الادخار . وقد قيل إن المصدر لزيادة حجم الاستثمار هو حرث أجزاء من الزيادة المستقبلية للدخل . فإذا ما زاد عدد السكان فإن عملية الحرث هذه سوف تتوقف ولا يمكن للأفراد إلا أن يضحوا وذلك من أجل هذه الأفواه المتزايدة على مر السنوات . وهكذا تصبح الزيادة السريعة في النمو السكاني معوقاً أمام الادخار الذي سوف ينخفض وبالتالي سوف ينخفض الاستثمار مما يترتب عليه مشاكل كثير في التنمية الاقتصادية . وقد تم التأكيد في بعض الدول النامية على أن الادخار يمكن أن يكون كفوءاً إذا كان هناك رأس مال جديد متاح من أجل رفع مستويات المعيشة وذلك مع استمرار النمو السكاني .[١٩]

لكن إذا ما أنخفض حجم الأسرة فإن من الممكن توقع زيادة في الادخار .

النمو السكاني والادخار في الدول المتقدمة :

في الدول المتقدمة قد يؤثر انخفاض النمو السكاني على الادخار أي أن هناك خوفاً من أن انخفاض عدد السكان على النمو الاقتصادي ويجد ذلك الوضع تفسيره فيما تمت تسميته بالأطروحة الراكدة Stagnation Thesis وبناء على هذه الأطروحة فإن السكان ذوى المعدل المنخفض يتجهون في طريقين إلى تخفيض حجم الاستخدام والدخل تقريباً وذلك خلال (ا) تخفيض معدل

[19] Op. Cit. p .447 .

الاستثمار . (ب) الاتجاه إلى زيادة الادخار . وقد تبني وجهة النظر هذه كبار الاقتصاديين مثل كينز وهانس وهجنتس وآخرون . [٢٠]

وبناء على نظرية الركود فإن ما يحدث من أثر تخفيض معدل النمو السكاني هو اختفاء فرص الاستثمار . والآراء بشأن تأثير النمو السكاني على المدخرات أقل وضوحاً ويرى هانس أن نماذج الاستهلاك والادخار مادامت قد نمت في الماضي ، فإن تأثير انكماش فرص الاستثمار مع اختفاء المحرك لها وهو النمو السكاني والتوسع الإقليمي ، فإن ذلك قد لا يزيد تلقائياً الاستهلاك أو يخفض من الادخار . ويشير أن زيادة الادخار قد ترتبط بانخفاض حجم الأسرة . وفي كلتا الحالتين ، فإن النتيجة أن زيادة الادخار ستكون أكثر نمواً من الاستثمار وذلك بسبب فشل الطلب على السلع قد يؤدي إلى انحدار الاستخدام والدخل ، ومن ثم انحدار الاستهلاك ، ويأتي بعد ذلك انكماش الاستخدام والدخل . ولكن روبنسون لا يوافق على أن انكماش النمو السكاني يترتب عليه زيادة في الادخار ، ولكنه من ناحية أخرى لا ينفي أن في مثل هذه الظروف يمكن أن يتوقف التدبير الاقتصادي نتيجة الانخفاض في فرص الاستثمار .

ورغم أن نظرية الركود حدث جدل بشأنها خاصة أنها تفترض أن صمامات ظهور الاستثمار قد تختفي لأن هناك ادخاراً سوف يزيد وقد لا يلائم مستويات الاستثمار الموجودة . لكن هناك رأي يرى أن أي تأثير سلبي على تخفيض النمو السكاني قد يكون له تأثير على الأقل على فرص الاستثمار يتوازن مع جزء من

---

[20] Op. Cit. P. 448

المدخرات المنخفضة . ويجادل ذلك الرأي بشأن أن الجزء الهام من المدخرات قد يوجه إلى شراء البضائع المعمرة مثل الآلات المطلوبة للأسرة أو السيارات ، فإن هذا الجزء من الادخار قد يتضاءل لانكماش الطلب على هذه الآلات نتيجة لانخفاض النمو السكاني . [٢١]

إجراءات تشجيع الادخار :

لقد كانت لمصر تجربة في الادخار الإجباري نتيجة حرب الخامس من يونيه ، فقد كان على موظفي الحكومة أن يدخروا من أجورهم مبلغاً معيناً من المال ، غير أن بعد انتهاء حرب أكتوبر ، أقلعت الدولة عن ذلك الادخار الإجباري ، ونعتقد أن الدولة التي في طور النمو عليها أن تأخذ بهذا المسار من أجل دفع التنمية الاقتصادية فيها . ولو أن مصر أخذت بذلك المسلك لتنمية القدرة على شراء الأسلحة وليس من أجل تنمية الاقتصاد الوطني . والمعروف أن الطريق للتنمية يبدأ من مرحلة تقوية الأوعية الادخارية . وعادة ما تكون هذه الأوعية تأتي طواعية لكن دولة في مستهل حياتها الاقتصادية يجب أن تلجا إلى الادخار الإجباري من أجل زيادة مواردها المالية . ولا خسارة في الأمر لأن هذه المدخرات سوف تُرد إلى أصحابها بعد فترة معينة – ولتكن بعد الإحالة إلى المعاش – على أن ترد مع فوائدها طوال حجزها هذه السنوات الطويلة . وإلا خسر الفرد قيمة ادخاره نتيجة التضخم إذ أن القوة الشرائية للنقود تنخفض بمرور الوقت فليست القوة الشرائية

---

[21]Op. Cit. P. 449

للمائة جنيه في عام ١٩٥٠ هي نفس القوة الشرائية في عام ١٩٩٠ .

ويجب في نفس الوقت حث العاملين في الخارج على توجيه مدخراتهم إلى بلد المنشأ ، فإن ذلك يؤدي إلى تكوين رأس مال جديد يبدأ بمدخرات هؤلاء العاملين . وكلما زاد الادخار في دولة من الدول تمكنت الدولة من رفع معدل التكوين الرأسمالي والعكس صحيح . وإذا كانت نسبة الادخار تصل في الدول المتقدمة إلى ١٥ ٪ أو ٢٠ ٪ من الدخل القومي فإنها في الدول النامية لا تتعدى ٥ ٪ من ذلك الدخل . وعادة ما تقع الدول النامية في حلقة مفرغة لا تتمكن بسهولة من الخروج منها تتأتى من ضعف القدرة على الادخار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال مما يكون له أثره السلبي على الإنتاجية ، ومن ثم تتأثر الدخول والأجور ، وتضعف وتنخفض هذه الدخول والأجور مما ينشأ عنه نقص في المقدرة الادخارية ، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة حتى تتمكن هذه الدولة من كسرها والخروج منها . ويظن بعض الأغنياء أن الاكتناز يتساوى مع الادخار فيعمدون إلى اكتناز الذهب والمجوهرات أو تخزين النقود في بيوتهم . وتنتشر هذه الظاهرة – ظاهرة الاكتناز – في الدول النامية حيث يقدر الخبراء أنها تصل إلى ١٠ ٪ من الدخل القومي في هذه البلاد . [٢٢] وفي الدول النامية يتصرف الأغنياء تصرفات بعيدة عن الادخار ، وذلك عندما يوجهون استثماراتهم إلى عمليات غير منتجة ، لا يترتب عليها زيادة الإنتاج الصناعي أو الزراعي ، مثل الدخول في عمليات المضاربة وتخزين السلع . أضف إلى ذلك تهريب الأموال إلى الخارج ، مما يفقد رأس المال

---

[٢٢] . د. على لطفي ، المرجع السابق : ص . ١٦

الوطني عموده الفقري . والواقع أن مثل هذه المظاهر السلبية يمكن معالجتها بتقوية الانتماء إلى الأوطان لدي الأفراد منذ الصغر ، والتعريف بفائدة توجيه المدخرات إلى مشروعات التصنيع والزراعة .

أما ما أشار إليه الدكتور علي لطفي بشأن الميل إلى المحاكاة ويقصد به محاولة الأفراد في الدول النامية تقليد نمط معيشة الأفراد في الدول المتقدمة مثل امتلاك سلع الاستهلاك الحديثة ، فلا نؤيده فيه لأن الفرد لن يتقدم ولن يتحضر إلا إذا كان يعيش في مظاهر الحضارة والتقدم الحديث . واليوم إذا دخلت بيتاً ريفياً فسوف تجد المذياع والتلفاز والفيديو والغسالة الكهربائية .. إلى آخره . فقد أصبحت هذه السلع ضرورية للتفرغ إلى مهام اكبر من مجرد الكنس والمسح والغسل وضياع الجهد في ذلك . ولكن نؤيد الدكتور علي لطفي في أن تضخم النفقات الإدارية للدولة هو مشكلة من مشاكل التكوين الرأس مالي في الدول النامية حيث تقوم هذه الدول بصرف أموالها على السيارات الفارهة لكبار المسئولين ومرتبات ضخمة لا تتناسب مع أعباء الوظيفة وظروف البلاد . والسفر إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة في العام الواحد .

وقد تكون الإجراءات السليمة في هذه الدول هو تشجيع المواطنين فيها على الادخار ، وحثهم على عدم اكتناز الذهب والمجوهرات ، وتوجيه أموالهم إلى مشاريع الصناعة والزراعة ، والانتماء إلى الوطن بمنع تهريب الأموال إلى الخارج ، والتوسع في منشآت الادخار .

الفصل الخامس
الاستثمار

أولا – المستوى الفردي :

إذا وصلنا إلى دائرة الادخار ، وقارناها بدائرة العمل ، فإنها تكون أضيق من الأخيرة . ثم في داخل هذه الدائرة توجد دائرة الاستثمار ، فهي أضيق من الدائرتين الأخريين . ويقتصر الاستثمار في الأفراد على هؤلاء الذين لديهم أموال مدخرة طائلة ولديهم روح المغامرة بهذه الأموال ، ويريدون الخوض في غمار المشروعات سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات ، فيدخلون بكل ثقلهم ذلك العالم الجديد . وعلى العموم فإن هؤلاء الأفراد الذين يدخلون في دائرة الاستثمار هم قلة بالنظر إلى مجموع أصحاب الدخول .

والهدف من المشروع الصناعي أو الزراعي هو الرغبة لدي الأفراد في تنمية الثروة المدخرة فإذا هؤلاء المستثمرون يهدفون إلى الربح بحيث يتحقق الربح بصفة دورية ، لذلك فإن المستثمر يدخل سوق الإنتاج وهو على دراية بأحوال السوق ، وعلى بينة بحاجاتها التي تتطلبها وتعمل على إنتاجها ، فنجاح المشروع الصناعي يعتمد على ملاءمته لمتطلبات السوق وعلى مستوى الجودة في مواصفات الحاجات المنتجة التي تفوق أو تتساوى مع الحاجات المتوفرة في السوق والمشابهة لما ينتج . [١]

ويلاحظ الدكتور عبد المنعم حموده أن الأخطاء الأساسية التي تهدد مستقبل المشروع الصناعي أكثر من غيرها هي التي ترتكب

---

[١] . د. عبد المنعم محمد حمودة : تخطيط ومراقبة الإنتاج في الصناعة – دار الجامعات المصرية . ص ٣٦ .

عادة في مراحل الدراسة الأولية سواء أكان ذلك في اختيار موقع المصنع أو في تصميم بنائه أو في اختيار المكائن الإنتاجية وترتيب المعدات .[٢] ومن أمثلة ذلك في رأينا هو اختيار موقع مصنع الحديد والصلب بالتبين بالقرب من حلوان مع أن خام الحديد موجود في أسوان والواحات البحرية ، ويلاحظ القارئ البعد الكبير بين التبين والواحات البحرية وأسوان .

ولابد أن يلاحظ صاحب المشروع ما لمنتجه من منافسة مع المنتجات الأخرى ، فقد يتنافس هذا المنتج مع منتج داخلي أو خارجي ، ففي المنتج الداخلي لابد من مراعاة مستوى المواصفات التي يتميز بها المنتج الآخر أو أن يهدف الإنتاج إلى التفوق عليها . وأن يراعى أن تكون التكاليف تساوي أو تقل عن تكاليف منتج الغير . أما لو كان المنتج يتنافس مع منتج خارجي ففضلاً عن الاعتبارات السابقة فإن من الواجب الأخذ في الحسبان تكاليف النقل إلى الأسواق الخارجية . وقد تكون تكاليف هذا العنصر سبباً في منع المزاحمة مع المنتج الخارجي أو تقليل فرص المزاحمة .[٣]

إن المستثمر الفرد أو المشارك مع آخرين لابد أن يكون أكثر ذكاء من مجرد مدخر ، لأنه حينما يقوم بمشروعه لابد أن يأخذ في اعتباره أموراً كثيرة . فيجب أن يكون على دراية بما يتطلبه المشروع من تمويل ، فضلاً عن حدود متطلبات السوق الداخلية والخارجية . وأن يكون على دراية مسبقة بالمشروع ليتمكن من التخطيط لإنتاجه وعملياته الإنتاجية ، فهو أكثر نشاطا من المدخر الذي يضع نقوده في المصرف ويتركها حولاً معيناً ثم يتقاضى فوائد

---

[٢] . المرجع السابق نفس الصفحة

[٣] . المرجع السابق . ص . ٣٧

مدخراتـه ، أو جـزءاً منهـا ، ويـترك البـاقي لينمــو مــع المدخــرات السابقة . أما المستثمر فينشغل بتجديد العمليات الصناعية والتخطيـط للمشروع واختيار المعدات وتوزيعها علـى أمـاكن العمـل ويتعـرف على العوامل المؤثرة على اختيـار معـدات وآلات الإنتـاج والتحليـل الفني لها ، وكذلك التحليـل الاقتصـادي ليفـاضل بيـن معـدة وأخـرى حتى يتمكن من حساب التكلفة ويهدف إلى الوصول إلى أقل تكلفـة . أما لو كان يهدف إلى مشروع استثماري زراعــي فيجـب أن يعـرف جودة الأرض والمحاصيل الواجب زراعتها وما إذا كـان يمكـن أن ينتـج المحـاصيل التقليديــة أو الخضــراوات أو الفاكهــة أو زراعــة الغابات . لكن إذا كـان المشـروع فـي قطـاع التجـارة والخدمـات أو القطاعات الأخـرى مثـل المنـاجم والمحـاجر أو الكهربـاء والغـاز أو المواصلات والنقل ، فمن الأهمية بمكان أن يكون الفرد على درايـة كاملــة بمتطلبــات المشــروع وأعبائــه ومســئولياته ومــدى نجاحــه وعوائده .

تكاليف المشروع قد تنوء بهـا ميزانيـة الفـرد الواحـد مـا لـم يكـن مليئا مالياً ، لذلك يلجأ بعض الأفراد إلى إنشاء مشاريع مشتركة مثل شركات الأشخاص (التضامن أو المحاصة حيث يكون هناك شـريك متضامن والشركاء الآخرين لا يسألون إلا عن حصتهم) . وقد يلجأ الأفـراد إلـى شـركات الأمــوال (الشــركات المســاهمة أو شــركات التوصية بالأسهم) . ولكن هذه الشركات تدخل في نطـاق القـرارات الاقتصادية الجمعية ، ولا صلة لها باتخـاذ الفـرد قـراره الاقتصـادي بالاستثمار .

ثانياً – المستوى الجمعي :

إذا كانت الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التصنيع ، فإن الدول النامية تجد كثيراً من العقبات في هذا الطريق . وقد تمكنت الدول المتقدمة أن تبلغ شأواً كبيراً في مجال التصنيع بفضل اللجوء إلى الشركات المساهمة وهي عبارة عن تجميع الأموال من الأفراد من كافة المستويات ، وتهدف إلى استثمار هذه الأموال في مشروع معين يدر ربحا طائلاً ، يوزع سنوياً على أصحاب الأسهم ، لكل حسب أسهمه . يمكن للفرد أن يكون له سهم واحد أو عشرات الأسهم أو مئات أو آلاف الأسهم في الشركة الواحدة . ولم يقتصر نشاط الشركات المساهمة على النطاق المحلي إنما امتد إلى العالم كله وأصبحت تعرف هذه الشركات الممتدة بالشركات متعددة الجنسية .

وإذا راجع الباحث النسبة المئوية للعاملين في الصناعة إلى القوى العاملة الوطنية يجدها تبلغ ٤٧ ٪ من حجم هذه القوى العاملة في ألمانيا . وقد تصل إلى ٢٩ ٪ من ذلك الحجم في كندا . أما في الدول النامية فإنها قد ترتفع إلى ١٢ ٪ في فولتا العليا أو ٢٩ ٪ في مصر وتنخفض إلى ٢ ٪ في روندا .[٤] ويلاحظ أن نسبة العاملين في الصناعة في الدول المتقدمة قد تنخفض بسبب اللجوء إلى الأسلوب الآلي في الصناعة ، وهو ما يعرف بتكثيف رأس المال .

وإذا توغل الباحث في خصائص الصناعة في الدول النامية يجد أن أغلب العاملين فيها يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الصناعات القطنية . بينما في الصناعات الثقيلة يقل عدد العاملين فيها بالمقارنة بالصناعات الخفيفة . ولعل السبب في ذلك هو أن

---

[٤] . د . على لطفي .المرجع السابق . ص . ٤١ .

الدول النامية لا تلجأ إلى الصناعات الثقيلة ، وإذا لجأت إليها فإنها تقوم بها في ظل تكثيف رأس المال ، وهو أسلوب تنخفض فيه العمالة .

ويعوق الصناعة في الدول النامية الحاجة إلى العملات الأجنبية وذلك لشراء معدات التقنية الجديدة من الخارج والآلات اللازمة للتصنيع (إذ لا تصنع داخل البلاد) . وقد تتمكن بعض الدول من الاقتراض من الخارج نقداً أجنبياً ، ولكن ذلك سوف يحملها في المستقبل عبء الدين وهو الفائدة العالية على القرض ، الذي قد تنوء بها موازنتها عن سداد الفائدة علاوة على أصل الدين ، أضف إلى ذلك ما يحدث من تحكم الدول المقرضة في مقدرات الدول المقترضة بسبب معرفة الأولى لأسرار التقنية التي استوردتها الثانية منها وكذلك القدرة على صيانة الآلات المباعة من الأولى ، مما يجعل الدول المقترضة تحت رحمة الدول المقرضة وتوجيهها لاتخاذ قراراتها الاقتصادية التي قد تضر باقتصادها لكن سوف تفيد الدول المقرضة .

بينما يكون التصنيع ضعيفاً في الدول النامية ، يكون هيكل الإنتاج الزراعي ومكوناته ضعيفاً هو الآخر . وهناك تنتشر ما يعرف بالبطالة المقنعة حيث يتكدس السكان والعمالة في المناطق الريفية . وهذه البطالة تصل في بلد مثل بورندي إلى ٩٨ ٪ من مجموع السكان بينما في مصر قد تصل إلى ٥٥ ٪ . أما في الدول المتقدمة فإن نسبة سكان الريف المئوية إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩ ٪ في بريطانيا و٣٥ ٪ في الاتحاد السوفيتي سابقاً .[٥] أما لو نظر الباحث إلى نسبة العاملين في الزراعة إلى مجموع القوى

---

[٥] . د. على لطفي . المرجع السابق . ص . ٤٤ .

العاملة فهي تتراوح في الدول النامية بين ٩١ ٪ في روانـدا و٥٠ ٪ فـي مصـر . وفـي الـدول المتقدمـة بيـن ٢ ٪ فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية و١٦ ٪ في المجر . ويلاحـظ أن الاقتصـاديين يـرون أن تركـز الأرض الزراعيـة فـي أيـدي قليلـة فـي الـدول الناميـة ينشـئ طبقتين هما طبقة الأغنياء والأخرى طبقة الفقراء ، ممـا يـؤدي إلـى نقص الادخار ومن ثم اضعاف معدل التكوين الرأسمالي لأن طبقـة الأغنياء يكون أنفاقها على السلع الاستهلاكية الكمالية كبيراً . وطبقـة الفقراء لا تتمكن من الادخار على الإطلاق [٦] وبالتـالي يمتنـع عليهـا الاستثمار .

ثالثاً – المظاهر الديموجرافية للاستثمار :

مثلما تتبع الباحث تأثير النمو السـكاني علـى الادخـار فإنـه أيضـا يتتبع تأثير ذلك النمو على الاستثمار . ولكن قبل الخـوض فـي ذلـك البحث يجـب تحديـد معنـى رأس المـال أولاً ، ولـو أن ذلـك التحديـد يتعرض لمشاكل كثيرة ذلك لأن الاصطلاح استعمل بمعاني كثيرة . وباختصـار فإنـه تجـب التفرقـة بيـن التعريـف الواسـع والتعريـف الضيـق . والتعريـف الضيـق يقتصـر علـى المصـانع والآلات والبضائع . أما التفسير الواسـع فيتسـع لهـذه الأشـياء بالإضافـة إلـى النفقات الجارية علـى التقنيـة والصحـة والتعليـم والتدريـب وتحسـين ظروف الصحة والمعيشة ويمكن أن يقال أن الإنفـاق علـى الإنسـان هو استثمار في الانسان [٧] .Investment in man . وهنـاك تقسـيم لـرأس المال إلى رأس مال مباشر ورأس مـال غـير مباشـر أو رأس المـال

٦.د . على لطفي المرجع السابق ص. ٤٨

7. U. N . 1973 Op. Cit. P. 452- 453

الاجتماعي . والأول يكون في الاستثمارات العادية أما الثاني فيكون في نطاق الخدمات الأساسية التي هي في حقيقتها غير منتجة مباشرة لكنها أساسية من أجل تشغيل العمليات الإنتاجية . وهكذا يتكون رأس المال الاجتماعي من النقل والاتصالات والطرق والسكك الحديدية والتلغراف والهاتف ومنشآت القوى وتنقية المياه . والاستثمار في هذه النشاطات المختلفة يمكن أن يشار إليه بأنه استثمار في البنية التحتية . ورأس المال الاجتماعي Social Overhead Capital يتضمن في معناه كل المرافق العامة ومنها المحافظة على القانون والنظام وبعض المظاهر الأخرى كالإدارة والصحة والتعليم [8] .

ويلاحظ أن البحث في تأثير العوامل الديموجرافية على الاستثمار ليس في الأدب الاقتصادي كثير عنه ، وقد بدأت الدول المتقدمة في التعمق في بحث ذلك التأثير . وقد قيل إن الانخفاض السكاني له تأثير على فرص الاستثمار وهو تأثير غير مقبول . لكن ذلك الاستنباط الديموجرافي غير مؤكد وليس واضحاً لذلك تحول البحث في هذه الدول إلى العمل على تنمية الوسائل التي بها تكون العوامل الديموجرافية لها تأثير على الاستثمار .[9] ومع ذلك فإن العوامل الديموجرافية يمكن أن تؤثر على الاستثمار في بعض القطاعات مثل التعليم والإسكان والنقل والتسهيلات الحضرية .. إلى آخره . [10] ونظراً لأن إرضاء حاجات الأفراد تفترض توفير بعض السلع الرأسمالية فإن الاحتياجات الكلية الرأسمالية للسكان لن تكون بمعزل عن حجمه . فالشعب الكبير له قوة عاملة كبيرة فسوف يحتاج إلى

---

[8] . Op. Cit. . P. 453 .

[9]. Ibid. P .453

[10] .Ibid. p .453.

رأس مال كبير لتوفير الأدوات اللازمة للعمالة والمصانع ، كما أن ذلك سوف يتطلب أيضاً استثماراً عالياً في البنية التحتية ورأس المال البشري . وعلى العموم مهما كان حجم السكان فإن هناك نفقات معينة سواء جارية أو رأسمالية يجب أنفاقها على أن تبقى الظروف الأخرى على ما هي عليه . وسوف يجد البلد الصغير نفسه في موقف أقل قبولاً من البلد الكبير . وهناك نفقات جارية لتشغيل وصيانة المرافق العامة تتطلب استثمارات معينة تبدو لحد ما مستقلة عن حجم السكان . وقد تكون الكثافة السكانية لها تأثير أوقع من حجم السكان على الاستثمار فيما يخص بعض المرافق مثل النقل والمواصلات والاتصالات .[١١]

ويعد التكوين العمري للسكان عاملاً مهماً خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في التعليم . إذا أن المعول على تقدير الاستثمار هو حجم الأطفال في سن التعليم . مما سيكون له نسبته في الدخل القومي عموماً إذا كانت نفقات التعليم سوف تصرف على أساس توفير تعليم مقبول .[١٢]

رابعاً – النمو السكاني والاستثمار :

يدور البحث عن أثر العوامل الديموجرافية على الاستثمار خاصة نتائج النمو السكاني على تكوين رأس المال . إذ أن زيادة السكان تفترض زيادة في مخزون السلع الرأسمالي من أجل مواجهة هذه الزيادة . وهناك كثير من الأفكار تربط بين النمو السكاني والاستثمار ، ولو أن الوضع في الدول النامية يختلف عن الوضع في الدول المتقدمة . ففي الأولى ينخفض رأس المال عن

---

11. Op. Cit. P. 45/
[1]2. Op. Cit. . P . 454

المعدل المطلوب . وفي الثانية يحدث أن يبقى معدل النمو السكاني تحت المعدل السائد لتكوين رأس المال .

وحتى يمكن التنبوء بالمعدل المطلوب للاستثمار فإن هناك نماذج رياضية مختلفة تُبنى على أساس التحليل الاقتصادي لبيانات الاقتصاد الوطني . مثلما قدم هارود ودومر Harrod &Domer .

ونقطة البداية لدى الاثنين أن النمو الاقتصادي يحدث أو يتشارك مع نمو رأس المال . ويضعان نموذجاً يظهر فيه أن الزيادة في المخرجات دلة في الاستثمار الحالي ومعدل رأس المال . ويجعل الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار والعكس هو الاتجاه الحدي للادخار . ويصلان في النهاية إلى أن افتراض أن معدل المخرجات الرأسمالية الحدية ٤ إلى ١ ومعني ذلك أنه لكي نزيد الدخل القومي بمقدار ١ ٪ فإن استثمار سنوي صافي مطلوب بما مقداره ٤ ٪ من الدخل القومي ومن أجل زيادة المخرجات إلى ٢ ٪ فإن الاستثمار يجب أن يعلى إلى ٨ ٪ وهكذا . ويمكن في هذا الصدد تقدير تأثير التغيرات في حجم السكان على احتياجات الاستثمار إذ أن زيادة السكان بواقع ١ ٪ تستدعي مخرجات كلية بواقع ١ ٪ أعلى من الدخل الفردي إذا كان من الممكن ضمان الدخل الفردي عند مستواه السابق . وهذه الزيادة في المخرجات الكلية سوف تتطلب من ١ إلى ٤ من معدل المخرجات الرأسمالية الحدية بما يمثل ٤ ٪ من الدخل القومي . ويكون من المتصور أن معدلا عاليا من النمو السكاني سوف يتطلب معدلاً عالياً من التراكم الرأسمالي وذلك لمجرد ضمان المستويات القائمة من الدخل . ومن ناحية أخري فإن تحقيق مستوى معين من التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي (زيادة الدخل الفردي مثلاً) سوف يؤدي إلى تخفيض

في خصائص السكان ذوى المعدل العالي من النمو االسكاني أكثر مما لو كان النموذج يخص السكان ذوى النمو المنخفض .

وهناك أسلوب بديل لتحديد الاستثمار ولو أنه أقل مباشرة من الأسلوب السابق ذكره وذلك الأسلوب يعمل على امتصاص النمو السكاني ويتعامل مع مخزون رأس المال / العامل ويسمي معدل رأس المال / العمل Capital Labour Ratio ونمو قوة العمل ومن ذلك المعدل يمكن أن يستخلص الاستثمار الكلي المطلوب . ومثل هذا التقدير ليس بالضرورة يتفق مع التقدير المبني على معدل رأس المال Capital - Output Ratio ا وعدد السكان الكلي/ المخرجات وذلك الاختلاف لسببين أولاً أن معدل نمو قوة العمل ليس بالضرورة يتفق مع معدل نمو السكان . وثانياً لأن إنتاجية العمل يمكن ألا تكون ثابتة لذلك فإن إ معدل رأس المال / العمل قد ينتج من نمو الدخل في مستويات مختلفة .والجدير بالذكر أن هذه الأساليب في تقدير التراكم الرأسمالي قد تم تنقيحها بواسطة العلماء وقد يكون من غير المفيد أشغال القارئ بها . وكل هذه الأساليب تؤكد أن السكان الأكثر زيادة تطوى في داخلها نمو ضعيف للدخل الفردي ، أو بالعكس أن المعدل العالي للنمو السكاني يؤدي إلى معدل منخفض من التكوين الرأسمالي مما يوجب أن يكون هناك معدل عال من التكوين الرأسمالي حتى يمكن مواجهة ذلك المعدل العالي للنمو السكاني . وهكذا يصبح من اللازم أن تكون هناك استثمارات كبيرة تقابل النمو السكاني العالي في الدول النامية . وهناك شكوك حول قدرة هذه البلاد في الوصول إلى معدل تكوين رأسمال عال . كما لوحظ أن القدرة على تكوين المدخرات في الدول النامية تبدو منخفضة ، لكن إذا تهيأت فرص الاستثمار فإنها تؤدي إلى المدخرات الضرورية لتنفيذ مشروعات جديدة . وقد

أصبح الادخار الأجنبي في البلاد النامية عاملاً من العوامل المساعدة في تكوين رأس المال المحلي . ولا يزال التدفق الرأسمالي من البلاد الأكثر نمواً أقل مما يجب ويظل أقل من الاحتياجات المقدرة لهذه البلاد . ولو أن رأس المال الأجنبي ساهم في تكوين رأس مال هذه البلاد . وفي دراسة خاصة لعدد من البلاد تبين أن ٣١ دولة من ٣٧ دولة من البلاد النامية قد تلقت مدخرات أجنبية خلال الفترة (١٩٥٠ – ١٩٥٩) وفي نصف هذه البلاد قد زاد عرض رأس المال المحلي من ١ ٪ إلى ٣ ٪ من المنتج المحلي الكلي .[١٣]

خامساً – الفجوة بين الادخار والاستثمار :

يبين الدكتور أحمد الرفاعي أن الدولة تقوم بتحديد حجم ادخاراتها في العادة بناء على تقديراتها لمتطلباتها السياسية العامة للتنمية الاقتصادية أو لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي . أما الشركات فتحتفظ بمدخراتها لتوفير موارد إضافية تستطيع عن طريقها القيام باستثمارات جديدة ولغرض التمويل الذاتي أم لأغراض السيولة لمواجهة الصعوبات المالية والأزمات المحتملة . ويعد الاستثمار عاملاً هاماً في تحديد المركز الاقتصادي للبلد في المدي القصير ومحركاً للنمو في الأمد الطويل ، إذ أن كل زيادة صافية في الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة يمكن استخدامها في تشغيل الوحدات الإنتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية . وقد قامت الدراسات الإحصائية في هذا الصدد بالربط بين الادخار والاستثمار ، وظهر أن الارتباط بين الاثنين هو مؤشر على درجة انتقال رأس المال بين الدول

---

[13] Op. cit. PP-454 -461

Capital Mobility بحيث إذا كان معامل الارتباط بين الادخار والاستثمار كبيراً – كما هو الحال في الدول الكبرى – فهذا دليل على ضآلة انتقال رؤوس الأموال بين الدول ، وذلك معناه أن الادخارات المحلية قد تم استخدامها في تمويل الاستثمارات المحلية .

ومن بيانات الادخار والاستثمار يمكن تحديد الفجوة بين الادخار والاستثمار ، والتي تنشأ من زيادة الاستثمارات عن الادخارات أو انخفاض الادخارات عن مستوى الاستثمارات المحلية . ويترتب على هذه الفجوة تدفق الأموال المحلية للخارج بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو تدفق الأموال الأجنبية للداخل بهدف تمويل المشاريع المحلية . ويمكن قياس الفجوة بواسطة معامل الارتباط بين الادخار كنسبة من الناتج المحلي ونسبة الاستثمار حيث أن معامل الارتباط هو مؤشر للتدفق الرأسمالي ، وحركة انتقال الأموال بين الدول ، فإذا وجد أن معامل الارتباط بين الادخار والاستثمار قليل ، فهذا دليل على وجود تدفق رأسمالي بين الدول ، ومعني ذلك أن الادخارات المحلية قد فاقت الاستثمارات المحلية ، مما أدى إلى انتقال فائض الادخارات لتمويل الاستثمارات الأجنبية . . أما إذا كان معامل الارتباط بين الادخار والاستثمار كبيراً ، فهذا دليل على ضآلة انتقال الأموال بين الدول ، مما يعكس تمويل الادخارات المحلية للاستثمارات الوطنية .[١٤] وقد أجريت دراسات في هذا الصدد بينت أن متوسط معامل نسبة الادخار كان حوالي ٥٩ ٪ للدول الصغرى . بينما كانت النسبة ٩٨ ٪ للدول

[١٤] . د. أحمد الرفاعي : الفجوة الادخارية الاستثمارية في دول الخليج . مقالة في مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي . العدد ٧٤ – السنة التاسعة عشرة . أكتوبر ١٩٩٨ . ص . ٦-٩ .

السبع الكبرى . كما تبين من الدراسات المختلفة أن الدول ذات معدلات الادخار المرتفعة تميل لتكون معدلات استثمارها مرتفعة أيضاً . ووجد أن حجم الشركة يؤثر على سلوك الادخار والاستثمار فيها فكلما كبرت الشركة كان معامل الادخار أكبر ، وذلك يرجع إلى أن الشركات تستخدم الأرباح غير الموزعة لتمويل مشاريعها الاستثمارية بدلاً من توزيعها على المساهمين . وكلما زادت معدلات الاستثمار زادت معدلات النمو الاقتصادي لكن محددات هذه العمليات التنموية تأتي من نقص الادخار – نقص العملات الأجنبية – ونقص المهارات البشرية . ويمكن التغلب على نقص المهارات البشرية بالتعليم والتدريب . ولمنع تسرب الادخارات إلى خارج البلاد فقد تلجأ الحكومات إلى وضع قيود على حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول . [١٥]

لكننا نعتقد أن نقص الادخارات قد لا يرجع إلى تسرب الأموال خارج البلاد إنما إلى وجود أشخاص يكنزون أموالهم في دورهم ولا يساهمون في مشروعات استثمارية ولا يضعونها في المصارف الوطنية . وقد لا يضع العامل خارج البلاد أمواله في وطنه إنما قد يرسلها إلى المصارف في الدول الأوربية أو المصارف في الدولة التي يعمل بها . وتعد هذه التصرفات محددات لحجم الفجوة بين الادخارات والاستثمارات . نضيف إلى ذلك أن هناك مشاريع قد يقوم بها المواطنون دون ما حاجة اقتصادية للبلاد ولكنهم يربحون من ورائها مثل مشروعات البناء في السواحل . وقد لاحظ الدكتور احمد الرفاعي أن مستوى الادخارات زاد على مستوى الاستثمار

[١٥] . المرجع السابق – ص . ١٣- ١٥ .

في دول الخليج ، وأن هناك تدفقاً للمدخرات خارج البلاد أي تدفقاً لرأسمال خارج هذه الدول .[16]

ومن أهم نتائج دراسة الدكتور أحمد الرفاعي هو أن هناك علاقة ارتباط بين الادخار والاستثمار في دول الخليج ، وقد ظهر أن معامل الارتباط بينهما ضعيفاً ، الأمر الذي يعني أن هناك انتقال لرؤوس الأموال العربية إلى خارج مواطنها ، كما ثبت أن هناك ارتفاعاً لمعدلات الادخار عن الاستثمار في دول الخليج العربي ، ومن ثم هناك تدفق رأس مالي خليجي كبير للدول الأجنبية فاق الاستثمارات الداخلة إلى هذه البلاد .[17]

ومن أهم توصيات الدراسة والتي يمكن أخذها في الاعتبار في هذه البحث ما يأتي :

– ضرورة توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الدول العربية وذلك لتنشيط الاقتصاديات العربية .

– سن القوانين والتشريعات لتسهيل إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار المحلي .

– ضرورة وجود سياسة حكومية لمراقبة وتنظيم لحجم الادخارات المحلية المتدفقة للخارج بحيث تستطيع التأثير أو التحكم في حجم التدفقات الرأسمالية (وماذا عن العاملين بالخارج إذا لم يدفقوا أموالهم إلى أوطانهم ، إن ذلك يقتضي سن التشريعات أيضاً لتشجيع هؤلاء العاملين في الخارج على تحويل مدخراتهم إلى بلادهم واستثمارها فيها)

---

[16] . المرجع السابق – ص . ١٧

[17] . المرجع السابق . ص . ٢٥

- منح المدخرين والمستثمرين المزيد من الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبيــة لزيادة معدلات الادخار الوطنية وتسخيرها لتمويل الاستثمارات المحلية

- العمل على إيجاد مؤسسات لتشجيع الاستثمار تقوم بتقديم الدراسات والمقترحات للمشاريع الاقتصادية المختلفة بما يخدم الاقتصاد الوطني .[18]

والحقيقة أنني من أنصار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء في إنشاء المشروعات أو إنشاء فرص العمل ، ومع ذلك فأنا أيضاً من أنصار حرية الأفراد ولذلك يجب التوفيق بين التدخل والحرية فتتدخل الدولة بما فيه صالح الأفراد والمجتمع وألا يضر تدخلها بحرية الأفراد . ويباشر الأفراد حرياتهم بحيث لا يضرون بمصلحة المجتمع والدولة . ومن ثم أقترح أن تكون هناك إدارة عامة في كل وزارة تكون مهمتها هو البحث عن المشروعات اللازمة للاقتصاد القومي كل من زاويته ، يناط بهذه الإدارة التعرف على حاجات المجتمع في حدود اختصاصها ، وترجمة هذه الحاجات إلى مشروعات تعمل على إنتاج وسد الحاجات الاجتماعية ، ومنع الاستيراد من الخارج أو على أقل تقدير تخفيضه إلى أقصى حد ممكن بل والعمل على تنشيط الصادرات إلى خارج البلاد . كما تعمل هذه المشروعات على استيعاب العمالة العاطلة أي توظيفها بما يدر عليها دخلاً ينتشلها من وهدة الفقر . وبذلك تكون في وزارة الصناعة إدارة عامة لاقتراح المشروعات الصناعية ، وفي وزارة االتجارة إدارة عامة لاقتراح المشروعات التجارية ، وفي وزارة

[18] . المرجع السابق . ص . ٢٦

الزراعة إدارة عامة لاقتراح المشروعات الزراعية ، وفي المحليات إدارة عامة لاقتراح المشروعات الخدمية وهكذا .

وتتعرف هذه الإدارات العامة على المشروعات اللازمة للاقتصاد الوطني ، وتتحقق من جدواها الاقتصادي وحاجة الناس إليها ، وتسعى هذه الإدارات لتكوين هذه المشروعات وتأسيسها ، وفي نفس الوقت تحديد مصادر تمويلها سواء من جانب الدولة أو مشاركة من جانبها والأفراد ، أو بيعها للأفراد أنفسهم . وكما ستدرس هذه الإدارة الهدف من المشروع والحاجات التي سيلبيها تدرس أيضاً العمالة اللازمة لهذه المشروعات من حيث العدد والتخصصات والمهن المختلفة ، وتبحث عن توافرها في سوق العمل ، فإن لم تجدها أو لم تجد بعضها فإن عليها واجب إبلاغ الأجهزة التعليمية والتدريبية بتوفير هذه الأعداد بتخصصاتها المختلفة سواء زادت في أعداد الطلاب في الشعب التعليمية المختلفة أو قامت بإنشاء شعب جديدة أو قامت بابتعاث الأفراد للتزود بالعلوم في الخارج خاصة إذا وجدت أن تدريب وتعليم الأفراد سوف يكلف الموازنة العامة تكاليف تنوء بها لو لم يتم الابتعاث وقد يساهم الأفراد في عمليات الابتعاث على أساس حاجتهم لتعليم العمالة اللازمة في الخارج . وهكذا تكون هذه الإدارات عاملة على إنشاء المشروعات وإنشاء فرص العمل المختلفة ، والتنسيق مع جهات التمويل والتعليم والتدريب لاستيفاء حاجات هذه المشروعات من الآلات والمعدات والقوى البشرية .

إن ترك إعداد المشروعات للأفراد سياسة غير سليمة ، لأن الأفراد ليست لديهم النظرة الشاملة لاحتياجات الشعب أو السكان أو المجتمع ، لذلك يجب أن تتدخل الدولة في النظر في المشروعات المطلوبة لخير الأمة ، وتسعى بعد ذلك لوضعها موضع التنفيذ سواء

بإرادتها المنفردة أو بالاشتراك مع الأفراد أو بحث الأفراد أو الشركات على إنشائها وإدارتها وتشغيلها . ولتأخذ المشروعات الكبيرة في هذه الحالة صورة الشركات المساهمة ، أما إذا كانت المشروعات لا تتحمل هذه الصورة ، فمن الممكن أن تكون شركات تضامن وتحث الدولة الأفراد على تشكيلها والصرف عليها وتحصيل أرباحها . إن الدولة في هذه الحالة تعلن أن المجتمع يحتاج إلى إنشاء مشروعات متوسطة أو صغيرة سواء مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية أوخدمية ، وتتطلب رأسمال بمقدار معين ، فهل هناك من يتقدم ؟ .. وإذا لم يتقدم أحد فيكون على الدولة واجب تحقيق هذه المشروعات وتنفيذها بأموالها أو بالمشاركة مع الأفراد . وقد ينتهي الأمر إلى بيع هذه المشروعات للشركاء من الأفراد إذا وثقوا من جدواها الاقتصادي وثمارها اليانعة . المهم أن عجلة التنمية الاقتصادية تتحرك ولا تتوقف وعلى الأفراد اقتحام المجالات الاقتصادية الجديدة المختلفة ، تساعدهم الدولة في هذا الأقتحام بالفكرة والمشروع والتمويل وتقديم المساعدات اللازمة .

خاتمة

عادة ما تنتهي الدراسات بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ، وهي معروفة سلفاً ، ومكررة في أكثر من دراسة ، وواردة في صلب الدراسة ، وليست العبرة بمعرفة النتائج والتوصيات ، إنما العبرة هي العمل على تنفيذها بعد معرفتها واستيعابها والاقتناع بها .

إن البداية في هذه الدراسة تكمن في التعليم والتدريب ، ومن فاته التعليم والتدريب ، فقد أنزوى ، وانحط ، وصار شيئاً لا شخصاً منسياً . لذلك فإن الإنسان يمجد هؤلاء البسطاء الذين لا يتوانون عن تعليم أبنائهم مهما كلفهم ذلك من تضحيات . ولو أن هناك بسطاء تحكمهم الأثرة والأنانية ، وتدفعهم إلى تشغيل أبنائهم في سن مبكرة ، حتى يستفادوا من النقود القليلة التي يحصلون عليها من أعمالهم ، بل وقد تصل هذه القروش القليلة إلى جيوبهم من عرق أطفالهم ، ولكن يصرفونها في تدخين السجائر أو شرب الخمر أو ارتكاب الموبقات ، وقد يبخلون على عائلاتهم بالمتطلبات الضرورية ، لذلك فالإنسان يجب ألا يحرم أولاده من التعليم ، ويبذل كل غال ورخيص من أجل استمرارهم في التعليم ، أو التدريب ، إن لم تكن الإمكانات المالية قادرة على الإنفاق على التعليم .

ومن أجل تقدم أفراد الشعب وتنميتهم وتعليمهم ، يجب ألا يقع الأمر على عاتق الآباء ، إنما يجب أن تتدخل الدولة في تعليم المواطنين بها مجاناً ، وتنشئ لهم دور العلم ، وتجهزها بالمعدات والأثاثات ، وتعبئ المدرسين والمدربين لها . ولا يتوقف هذا التدخل عند حد التعليم الإلزامي إنما يمتد حتى التعليم الثانوي أو ما يعادله كالتعليم الفني .

الدولة قادرة بما لها من أجهزة إحصاء ورصد وقياس أن تتعرف على احتياجات المشاريع المختلفة العاملة في حدودها ، ومن ثم يمكنها أن تنشئ لها المشاريع التعليمية والتدريبية القادرة على الوفاء بهذه الاحتياجات من العمالة . وإذا ما قامت الأجهزة التعليمية أو التدريبية بالوفاء باحتياجات المشروعات الاقتصادية والاجتماعية من العمالة ، فقد ضمنت تشغيل مخرجات هذه الأجهزة ، وساعدت على تقليص البطالة في المجتمع .

والمعروف أن من سيعمل سوف يجد الأجر الذي يساعده على الحياة فيتمكن من تسديد نفقات مأواه وملبسه وطعامه ، بل ويتمكن من تسديد هذه الضرورات الثلاث لعائلته . وكلما كان الفرد متقدماً في التعليم ، كان أجره سخياً ، وقادراً على الإنفاق على هذه المتطلبات الثلاثة . أما هؤلاء الذين لم يتقدموا في التعليم فسوف تكون أجورهم مناسبة لمهاراتهم ، وقد يعيشون معيشة يملؤها الضنك ، لكن يجب أن تعمل الدولة على ضمان حد أدنى لأجورهم يقيهم العوز ويساعدهم على شق الطريق في الحياة دون ألم كبير وبكرامة وبرأس مرفوعة ، وعدم الجنوح إلى الجريمة للحصول على المال اللازم للحياة .

وقد لا يكتفي الفرد بالعمل داخل بلاده ، إنما يهاجر خارج البلاد ، وقد تبدأ الهجرة من القرية إلى المدينة أو العاصمة ، وهناك سوف تتضاعف الأجور في أغلب الأحيان ، ما لم يصادف المهاجر حظ تعس بأن يعمل لدى صاحب عمل تجرد من الرحمة ولا هم له غير استغلال عماله . وكما تتدخل الدولة بتخطيط القوى العاملة عليها أيضاً تنظيم الهجرة والعمل في الخارج صيانة وحفاظا على أبنائها من الضياع وضياع حقوقهم .

وقد لا يُطلب من هؤلاء الذين يعيشون عند حد الكفاف أو قريبا منه ، أن يدخروا من أموالهم ليكون الادخار وسيلة للاستثمار الأمثل ، إنما قد يُطلب ممن تتوفر لديه الأموال أن يقتطع من أجره أو دخله ويدخر . وقد يساعد على هذا الادخار ارتفاع المرتب ، وقد يساعد عليه أن الشخص يعمل خارج البلاد حيث من الممكن أن يجني راتباً أو دخلاً لا يصرفه كله ، لذلك فإن وطنه أحق بإيداع هذا المدخر فيه . وفي هذه الحالة – حالة الادخار – يكون من المفيد إيداع المدخرات في المصارف الأهلية أو الحكومية الوطنية حتى يمكن لهذه المصارف أن تلبي طلبات الراغبين في قروض من أجل الاستثمار فتقرض هؤلاء لتنشط مشاريعهم . وعلى الدولة التي تجد تراخياً من أبنائها أو شركاتها في الادخار أن تلجأ إلى إجبارهم على ذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

والاستثمار إذا أُحسن دراسة جدوى مشاريعه ، فلسوف يكون استثماراً مثمراً . وإذا كان على الأفراد أن يبحثوا عن المشروعات المثمرة ويقوموا بتنفيذها ، فإن من واجب الدولة أن ترشدهم إلى هذه المشروعات خاصة اللازمة للاقتصاد الوطني ، وتأخذ بأيديهم لإنفاق مدخراتهم أو قروضهم التي حصلوا عليها على الوجه السليم . ويمكن أن تتدخل الدولة بعرض دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات المطلوبة للوطن ، وما تتكلفه من نفقات ، وما سوف تجنيه من أرباح ، والعمالة اللازمة لها لإدارتها وتشغيلها .

إذا ما أطلقت الدولة حرية الأفراد في اختيار تعليمهم وعملهم في الداخل أو الخارج ، وحثتهم على الادخار ، وشجعتهم على الاستثمار ، فإنها يجب أن تتدخل في الوقت المناسب ، للبحث عن المشروعات المطلوبة وتمويلها أو المشاركة في تمويلها وإعداد القوى العاملة اللازمة لها .

فهرس المحتويات

المراجع العربية :

د. أحمد الرفاعي : الفجوة الادخارية والاستثمارية في دول الخليج – مقالة في مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي – العدد ٧٤ – السنة التاسعة عشرة – أكتوبر ١٩٩٨

البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ – الترجمة العربية أُعدت بمركز الأهرام للترجمة والنشر .

د . علي لطفي : التنمية الاقتصادية ٨٢ / ١٩٨٣ مكتبة عين شمس –

د . عبد المنعم السيد علي : مدخل في الاقتصاد – بغداد جامعة المستنصرية .

د . عبد المنعم محمد حموده : تخطيط ومراقبة الإنتاج والصناعة – دار الجامعات المصرية .

د. محيا زيتون : الإنفاق العام الاجتماعي ومدي استفادة الفقراء – التطورات والآثار – كتاب الأهرام الاقتصادي – مطابع الأهرام – العدد رقم ١٣٠ أول نوفمبر ١٩٩٨ .

معهد التخطيط القومي المصري : تقرير التنمية البشرية . مصر ١٩٩٥ .

د . محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد – الرياض – ١٩٩١

النشرة الاقتصادية : اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا – فوزي جمعه تركي – الحراك المهني للذكور النازحين إلى المناطق الحضرية في مصر – العدد ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤

المعهد العربي لتخطيط بالكويت : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ١٩٨٦

المعهد العربي لتخطيط بالكويت : العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ، تحرير د. نادر فرجاني ١٩٨٣

المراجع الأجنبية :

Fawzi Gomaa Tork: : Internal Migration in The Greater Cairo Region - Greater Cairo Long Range Scheme, 1981

S. V. Selchurman, The Informal Section in Developing Countries : Some Policy Implication , Social Action, September , 1977

United Nations , The Determinants & Consequences of Population Trends , Newyork , 1973 .

United Nations , UNESCO , Estimating Future School Enrollment in Developing Countries , Population Studies , No. 40